مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣٢٣

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	الأردن	السيد الحمود
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أدامو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

مسائل عامة متصلة بالجزاءات

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

مسائل عامة متصلة بالجزاءات

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة (S/2014/793)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد يورغن شتوك، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/793، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن الموضوع قيد المناقشة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جيفري فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن قضية الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة – وهي أداة تستند إلى الميثاق ولا غنى عنها في صون السلام والأمن الدوليين. وتعقد مناقشة اليوم إزاء خلفية تحديات غير مسبوقة للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس. وإذ أردد عبارات الأمين العام أمام الجمعية العامة قبيل افتتاح المناقشة العامة هذا العام، فإنه قد يبدو للناظر أن أركان العالم آخذة في الانهيار وأن الاضطرابات آخذة في أن تضع النظام المتعدد الأطراف على المحك (انظر A/69/PV.6).

ويتطلب التغلب على تحدياتنا المشتركة للسلام والأمن أن يكون المجلس موحدا في الهدف والعمل، وأن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها الدولية وأن تكون منظومة الأمم المتحدة فعالة وموحدة الأداء وأن يقام نطاق واسع من الشركات الداعمة. ومن المؤكد أن هذا هو المطلب حينما نتكلم عن التنفيذ الفعال للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن تاريخ طويل لاستخدام الجزاءات. فقد أنشأ المجلس ٢٥ نظاما للجزاءات في المجمل، ويعود إنشاء النظام الأول إلى عام ١٩٦٦، حينما فرض المجلس جزاءات على روديسيا الجنوبية، وقبل فترة قصيرة في اليمن هذا العام.

وما انفكت جزاءات الأمم المتحدة تستخدم لدعم جهود تسوية النزاعات ولمنع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ولمكافحة الإرهاب. وأحدثت جزاءات مجلس الأمن، بالترافق مع جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود السياسية، فرقا جوهريا في أفغانستان وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ويوغسلافيا السابقة وهايتي وليبريا وليبيا وسيراليون، ضمن أماكن أخرى. وجزاءات الأمم المتحدة، باختصار، تحقق النجاح.

والواقع أن مواصلة المجلس اللجوء إلى تلك الأدوات دليل على فعاليتها. واليوم، لدينا ١٥ نظاما للجزاءات – وهو أكبر عدد في تاريخ المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن جزاءات الأمم المتحدة أيضا فعالة التكلفة إلى حد ما. فالتكلفة الإجمالية لنظم الجزاءات الـ ١٥ متواضعة نسبيا وتقل عن مبلغ ٣٠ مليون دولار في السنة.

كما أن المجلس أظهر باستمرار قدرته على ابتكار نظمه للجزاءات وتعديلها. وكان أهم تغيير هو التحول من الجزاءات

الشاملة إلى الجزاءات المحددة الهدف. ومنذ عام ١٩٩٤، كانت جميع نظم الجزاءات الجديدة محددة الهدف، وتتألف من عمليات حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة؛ وحظر التجارة بالسلع، مثل الماس والفحم ومنتجات الأحياء البرية والفحم النباتي؛ وفرض قيود على الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا المتصلة بالقذائف التسيارية النووية والبرامج الأخرى لأسلحة الدمار الشامل؛ فضلا عن عمليات الحظر على تصدير سلع كمالية معينة. وفي عام ١٩٩٩، أدخل المجلس ابتكارا هاما آخر، بإنشاء فريقه لرصد الجزاءات المعني بأنغولا. واليوم، يوجد ١١ مجموعة وأفرقة وهيئة للرصد، بإجمالي عدد أعضاء يبلغ ٦٦ خبيرا، يعملون على نطاق العالم دعما لمجلس الأمن ولجانه للجزاءات.

وبناء على توجيه المجلس ولجانه للجزاءات تتعاون أفرقة الخبراء باستمرار مع المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الطيران المدني الدولي والاتحاد الدولي للنقل الجوي، بشأن القضايا المتعلقة بعمليات حظر السفر، ومع السلطات الوطنية والقطاع الخاص بشأن تجميد الأصول. وأود أن أشكر السيد يورغن شتوك الأمين العام للإنتربول، وهو موجود معنا هنا اليوم، وسلفه، رونالد نوبل، على التعاون الممتاز الذي لقيناه من الإنتربول. ونتطلع إلى الاستفادة من تلك الشراكة بغية زيادة تعزيز تنفيذ الجزاءات.

وخلال العقد الماضي، قام مجلس الأمن بمعايرة معايير الإدراج في نظمه للجزاءات ليحدد بوضوح نوع السلوك أو الأعمال التي يسعى لتغييرها. وتغيرت معايير الإدراج في نظم الجزاءات لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان واستهداف المدنيين وخطاب الكراهية والعنف الجنسي في النزاع بل والصيد غير المشروع للأحياء البرية. وبغية كفالة أن تفي عمليات الإدراج في نظم الجزاءات بمعايير حقوق الإنسان، أنشأ المجلس في إطار الأمانة العامة مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القوائم ومكتب أمين المظالم التابع للجنة الجزاءات عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطة به. وكلاهما جزءان هامان من تاريخ المجلس للجزاءات. كما كلف المجلس بعض بعثات الأمم المتحدة الميدانية برصد جوانب معينة لنظم الجزاءات وبالتعاون مع أفرقة الخبراء وتقديم المساعدة للحكومات الوطنية.

وهكذا تمكنا إنجازات المجلس بشأن جزاءات الأمم المتحدة من أن نرى بوضوح أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. والأعمال المطلوبة هي زيادة الوعي فيما بين جميع الدول الأعضاء بأن جزاءات الأمم المتحدة تعزيزية وليس عقابية. وهي لا تعني إعاقة الدول بل مساعدتها على التغلب على عدم الإستقرار والتصدي للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وكبح جماح التهريب غير القانوني ومكافحة الإرهاب. وبعض الدول تتفهم ذلك بالفعل وطلبت من مجلس الأمن اتخاذ تدابير محددة الهدف أو صقل التدابير أو تعزيزها بغية دعم عمليات انتقالها السياسي الهشة وجهود تحقيق المصالحة الوطنية. وتطلب حكومات أخرى عديدة من المجلس تعزيز التدابير المحددة الهدف بغية المساعدة في حمايتها من الإرهاب والأنشطة غير المشروعة الأخرى. وتقدم هذه الحكومات معلومات قيمة عن الأفراد والكيانات المدرجة في قائمة الجزاءات بل، وفي بعض الحالات، تقدم طلبات للنظر في إدراج الأفراد والكيانات في القائمة.

كما يلزم القيام بالمزيد من العمل لتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. ومن الواضح أن ذلك سيتطلب الجهد والموارد. ويلزم القيام ببعض العمل الإضافي للمزيد من مراعاة حقوق الأفراد والكيانات والدول الأعضاء المدرجة في نظم الجزاءات. وفي كل يوم، تقدم شعبة

شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية الدعم الموضوعي والإداري للجنة الجزاءات وأفرقة الخبراء وتعمل على إشراك منظومة الأمم المتحدة عموما في دعم نظام جزاءات الأمم المتحدة. وذلك المسعى محوري لأعمال إدارتي، وأود أن آخذ بضع دقائق لأحيطكم علما بالخطوات المتخذة للاضطلاع بتلك المسؤولية الهامة على النحو المناسب.

في العام الماضي وحده، سيلاحظ أعضاء المجلس حدوث تغييرات عديدة. وهي تشمل توحيد أساليب وصيغ الاتصال فيما بين لجان الجزاءات والأمانة العامة وأفرقة الخبراء؛ وإعادة إنشاء قائمة الإدارة للخبراء المعنيين بالجزاءات؛ وإصلاح عملية تعيين الموظفين؛ وإنشاء برامج تعريفية لرؤساء اللجان والوفود والخبراء. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نظمت إدارة الشؤون السياسية حلقة العمل الأولى للتنسيق بين الأفرقة.

وكان الهدف من حلقة العمل تلبية الدعوة في العديد من قرارات المجلس إلى أن تتعاون أفرقة الخبراء فيما بينها تعاونا وثيقا وتتبادل أفضل الممارسات. وقد ركَّزنا في حلقة عمل السنة الماضية على تعزيز التعاون بين خبراء الأسلحة والمال العاملين على أنظمة الجزاءات في أفريقيا. ونعتزم في هذه السنة التركيز على تعزيز المشاركة بين الخبراء ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي هذه السنة قادت إدارة الشؤون السياسية أيضاً بعثتي تقييم معنيتين بمسائل الجزاءات، إحداهما تتعلق بالرفع الجزئي لحظر الأسلحة على الصومال، والثانية بإنهاء الجزاءات في ليبريا. وهاتان البعثتان التقييميتان عزَّزتا تفاهم الدولتين العضوين على ما يتوقعه المجلس منهما بشأن مسائل الجزاءات والتنسيق المعزز في إطار منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الجزاءات في هذين البلدين.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، أكملت إدارة الشؤون السياسية مواءمة صيغة جميع قوائم لجان الجزاءات، وأطلقت رسمياً قائمة جزاءات مجلس الأمن الموحَّدة التابعة للأمم المتحدة. وتجري ترجمة القائمة إلى جميع اللغات الرسمية الست المعتمَدة لدى الأمم المتحدة، إضافة إلى موقع شبكي أعيد تصميمه للأجهزة الفرعية، سيطلَق بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٥. ويُراد من جميع هذه المبادرات دعم جهود المجلس لكي يصمم وينفِّذ ويقيِّم جزاءات الأمم المتحدة بفعالية. وإدارة الشؤون السياسية هي الشريكة الملتزمة بهذا الجهد، أسوة بمنظومة الأمم المتحدة كاملة.

وفي هذه السنة، أجرت منظومة الأمم المتحدة استعراضها الداخلي لجزاءات الأمم المتحدة، إلى جانب الاستعراض رفيع المستوى بقيادة الدول لجزاءات الأمم المتحدة. وهناك فريق عامل داخلي مشترَك بين الوكالات، برئاستي، جمع معاً ٢٠ إدارة ومكتباً ووكالة وصندوقاً وبرنامجاً تابعة للأمم المتحدة، تعمل على مسائل السلام والأمن، الإنسانية، حقوق الإنسان، القانون، الحماية والتنمية. والواضح من عملية استعراضنا الداخلي أنَّ الأمانة العامة للأمم المتحدة بحاجة إلى إعداد سياسة وتوجيه واضحَين ومتَّسقَين على نطاق المنظومة كاملة لدعم تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. وينبغي القيام بذلك في إطار الولايات والموارد القائمة، ومع المراعاة اللازمة للمبادئ الملائمة للأطراف الإنسانية الفاعلة.

وهناك حاجة أيضاً إلى الإحاطات الإعلامية والتدريبات والتبادلات المنتظمة للخبرات المتعلقة بمسائل الجزاءات في إطار كيانات الأمم المتحدة في المقرِّ وفي الميدان. وهذا هامٌّ بشكل خاص في مستهلّ نظام جزاءات جديد، ولا سيما حين يتزامن مع تشكيل بعثة ميدانية جديدة تابعة للأمم المتحدة. وقد استنتجنا أيضاً أنَّ لدى منظومة الأمم المتحدة القدرة التقنية في عدة مجالات رئيسية لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. ولكن من الضروري أن تكون تلك القدرات منسَّقة داخلياً ومسخَّرة من قِبَل لجنة الجزاءات ومستخدمة

بشكل أفضل من قِبَل الدول الأعضاء. وقد تكون الموارد المالية الإضافية لازمة في بعض الحالات.

وعملية استعراضنا الداخلي أوجدت أيضاً عدة اقتراحات لكي ينظر فيها المجلس.

أولاً، قد يودّ مجلس الأمن أن ينظر في زيادة استخدام البعثات التقييمية لتقييم تأثير وفعالية جزاءات الأمم المتحدة. وينبغي أيضاً إجراء تقييمات دورية لتقييم الملاءمة المستمرة لتدابير الجزاءات.

ثانياً، ينبغي لمجلس الأمن عند الاقتضاء أن ينظر في توسيع معايير التعيين ذات الصلة لمعالجة انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، مثل استخدام الأطفال لبرامج المتطرفين، ودور القادة متوسطي المستوى في تيسير انتهاكات حقوق الإنسان، والانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة، والعنف الجنسي، وأشكال أخرى من الجرائم القائمة على نوع الجنس، والاعتداءات المحددة الأهداف ضد المرأة وعدم الامتثال لمسؤولية الحماية.

ثالثاً، نرى أنّه ينبغي أن يكون لدى جميع قرارات جزاءات الأمم المتحدة إطار واضح وموحَّد لإعداد القوائم والرفع منها. وينبغي لهذا الإطار أن يشمل معايير تعيين واضحة وما يلزم لبيانات تفصيلية للحالة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُتاح للجمهور موجزات سردية، وينبغي السعي إلى معلومات حيوية بغية الحدِّ من الإيجابيات الزائفة، وتنبغي الإشارة بوضوح إلى الآلية الملائمة للرفع من القائمة.

رابعاً، ينبغي للمجلس أن يواصل جهوده للمزيد من تعزيز مراعاة الأصول القانونية لدى النظر في تعيين الأفراد والكيانات.

وفي عام ٢٠٠٦، أوجز الأمين العام أربعة عناصر هي: الحق في المعرفة، الحق في أن يُسمَع، الحق في أن يُستعرَض بآلية استعراض فعالة والحاجة إلى استعراضات دورية، ولا سيما في ما يتعلق بتجميد الأصول. وهذه العناصر منسجمة مع جهود مجلس الأمن المتواصلة لتحسين إنصاف وشفافية إجراءات الجزاءات.

أخيراً، بالنظر إلى أنَّ أفرقة الخبراء قد استُخدِمت لفترة طويلة من الوقت، فإنَّ مفهوم وممارسة تلك الأفرقة، بما يشمل مكتب أمين المظالم، ينبغي أن يخضعا لاستعراض شامل بهدف تعزيز هذه الوسيلة الهامة للمجلس. وبالمقابل، فإنّه ينبغي لمركز التنسيق للرفع من القائمة، المُنشأ في شعبة شؤون مجلس الأمن، أن يُستعرَض ويُحسَّن بعناية.

لقد أثبتت جزاءات الأمم المتحدة أنها مكمِّل فعّال للأدوات والإجراءات الأخرى التابعة لمجلس الأمن. ونحن نعلم أنها ليست كاملة، ولكن لا ريب في أنها تؤدي الغرض. ويتعيَّن تحسينها باستمرار، ومنظومة الأمم المتحدة تقف متأهبة لدعم مجلس الأمن في جهوده للقيام بذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد يورغن شتوك.

السيد شتوك (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن، وأود أن أشكر الرئاسة الأسترالية شكراً جزيلاً على دعوتي. إنني هنا اليوم لكي أتكلم عن كيفية مساعدة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) للبلدان بالتنفيذ والرصد التقنيين لأنظمة جزاءات مجلس الأمن. وبما أنَّ جزاءات الأمم المتحدة قد أصبحت أكثر تحديداً للأهداف، فقد بات تنفيذها أكثر تعقيداً للسلطات الوطنية. ويمكن للإنتربول أن يساعد البلدان على تحقيق أهداف تنفيذها، ويعزز فعالية جزاءات الأمم المتحدة محددة الأهداف للبلدان المنتقلة إلى خارج النزاع.

وأودّ أن أطلب إلى المجلس أن يفكِّر في الأسئلة التالية. كيف تصل المعلومات المتعلقة بقوائم لجان الجزاءات إلى السلطات المنفِّذة التي تتعامل مباشرة مع الأفراد والكيانات؟ وكيف يعرف ضابط مراقبة الحدود ما الذي يفعله حين يظهر أمامه شخص خاضع لحظرٍ على السفر؟ وكيف يمكن تحديد واستخدام التفاصيل المستنبَطة من أحد التحقيقات من قِبَل هيئة وطنية لإنفاذ القوانين، لتعزيز إعداد القوائم وتحسين تقارير أفرقة الخبراء؟

إنَّ الإنتربول في وضع جيد لمعالجة تلك الجوانب العملية من تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بفضل شبكتها ووسائلها الحديثة الشاملة العالمية. وإننا نحقق نتائج ملموسة. فقد استخدمت الشرطة الأسترالية في السنة الماضية قواعد بيانات الإنتربول للتدقيق في البصمات، ووجدت تطابقاً مع مجموعة يتشاطرها المكتب المركزي الوطني التابع للإنتربول في واشنطن. فالشخص خاضع لحظرٍ على السفر مفروضٍ من مجلس الأمن، وكان مكان وجوده غير معروف سابقاً. وهكذا، استطاعت أستراليا والولايات المتحدة، باستخدام وسائل الإنتربول، دعم ليبريا في استهداف شخص معيَّن كان قد هدَّد أمنها.

وفي بياني القصير اليوم، سأوضح مساعدة الإنتربول عموماً، ثمَّ من حيث علاقتها بأنواع معيَّنة من جزاءات الأمم المتحدة محددة الأهداف. وسأختتم ببعض الأفكار المتعلقة بكيفية إجراء المزيد من تحسين ذلك.

وقدرة الإنتربول على نقل المعلومات المتعلقة بجزاءات الأمم المتحدة إلى الشرطة في أرجاء العالم تعزز التعريف بها إلى حدٍّ كبير. وقد أوجِدت المذكّرة الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن استجابة لقرار مجلس الأمن ١٦١٧ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة للإنتربول. وهناك حالياً ٥٢٦ مذكّرة خاصة صالحة، أُصدِرت بناءً على طلب ١٠ من لجان الجزاءات الـ ١٥.

ومذكرات الإنتربول تنبيهات أو طلبات للتعاون من قِبَل الشرطة الوطنية، تنشرها وتُعمِّمها أمانتنا العامة في صيغة موحَّدة ومعرَّفة. والمذكرة الخاصة هي أحد الأنواع العديدة لمذكرات الإنتربول، التي تشمل مذكرات أخرى غير جنائية مثل تلك التي تُسهم في تحديد مكان وجود الأشخاص المفقودين والقاصرين. والمذكرات الخاصة تجعل المعلومات من قوائم جزاءات الأمم المتحدة متاحة لأكثر من ٢٥ ٠٠٠ مستخدِم مأذون له في ١٩٠ بلداً عضواً في الإنتربول، بما يشمل بعض خدمات الهجرة ومراقبة الحدود، ولزائري موقعها الشبكي العام، حيث يُنشَر مقتطَف أيضا.

إنَّ الإنتربول تدعم تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بتعزيز نوعية المعلومات المتاحة للجان الجزاءات. ويشمل ذلك طلب الحصول على تفاصيل إضافية وعناصر إثبات الهوية – مثل الأسماء المستعارة، وتاريخ ومكان الولادة، وتحديد الوثائق، والبصمات والصور – لتكملة القوائم.

وفي بعض الأحيان تكون هذه المعلومات بالفعل في قواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، كما كان في حالة أحد الأفراد الخاضعين لجزاءات الأمم المتحدة الذي كان مدرج اسمه في عام ٢٠٠١. وقد تم توسيع البيانات المحدودة في قائمة الجزاءات إلى حد كبير عندما كشفت عملية تدقيق معلومات عن الهوية وصور فوتوغرافية تعود لعام ١٩٩٦ مقدمة من المكتب المركزي الوطني للإنتربول في طشقند.

يمكن لموظفي أمانات لجان الجزاءات المأذون لهم إجراء عمليات تدقيق من خلال الرجوع إلى قواعد بيانات الإنتربول الإسمية للبحث عن المعلومات ذات الصلة، أو الطلب إلى الإنتربول بإجراء التحريات نيابة عنهم. وفي جميع الحالات، سوف تقوم الإنتربول بالاتصال بالبلد الذي يملك المعلومات للحصول على إذن لتشاطرها قبل استخدام أي

بيانات. وبالإضافة إلى ذلك الدعم، تساعد الإنتربول أيضا في التنفيذ الفعال لأنواع محددة من جزاءات الأمم المتحدة المتصلة بالأفراد، مثل حظر السفر وتجميد الأصول أو البضائع، مثل الحظر المفروض على الأسلحة والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

فيما يتعلق بحظر السفر، عملت مكاتبنا المركزية الوطنية، في العديد من الحالات، على تنبيه الإنتربول بشكل مباشر عندما تكون هناك محاولة انتهاك لهذا التدبير من قبل فرد خاضع لإخطار خاص. وتعد الإنتربول إحصاءات شهرية تبيّن أيضا أي الأفراد والكيانات قد تم التحقق منهم ومتى ومن قام بذلك التحقق. وإذا أتيح مزيد من المعلومات للبلد المعني، وإذا أجيز له ذلك فإن الإنتربول سيتشاطر مع لجان الجزاءات تفاصيل التدقيق التشغيلية. وتشمل تلك التفاصيل أوقات وتواريخ عبور الحدود، وفي بعض الحالات، نسخ من جوازات السفر الجديدة أو الصفحات التي تحمل أختام الدخول.

فعلى سبيل المثال، في العام الماضي، تسبب فرد مدرج اسمه في قائمة الممنوعين من السفر لأحد لجان الجزاءات، وهو موضوع أحد الإخطارات الخاصة، بحدوث أنذار في نظام الإنتربول عندما حاول مغادرة كوت ديفوار. وقد منعته السلطات الوطنية من الصعود إلى الطائرة وأرسل إلى الإنتربول نسخاً من وثيقة سفره والإفادة التي أدلى بها، وعنوانه وصورة فوتوغرافية حديثة، وقد أبلغ كل ذلك إلى لجنة الجزاءات وبإذن من كوت ديفوار.

أما بخصوص تجميد الأرصدة، فإن الإنتربول تشارك بصورة متزايدة في تنسيق التعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي بشأن هذا الموضوع. وسيعقد هنا بالأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر، اجتماع فريق الخبراء العامل التابع للإنتربول المعني بتحديد الأصول وموقعها ومصادرها. وتم توجيه الدعوة لما يزيد على ١٠٠ خبيرٍ، بمن فيهم خبراء من لجان الجزاءات وأفرقتها، لتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز الأدوات القائمة وتحديد الاتجاهات والتحديات الجديدة.

فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، لدى الإنتربول عدد من الأدوات التي يمكن أن تساعد لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء في مد يد العون للبلدان من أجل تطبيق هذا التدبير بتعقب مصدر الأسلحة المهرَّبة. وتستخدم الإنتربول بانتظام جدولها المرجعي وشبكتها وسجلاتها للتحقق من تحديد الأسلحة المبينة في الصور الفوتوغرافية المقدمة من أمانة لجان الجزاءات أو أفرقة الخبراء. وساعدت الإنتربول مؤخرا في عملية تحديد المسدسات المستخدمة في الاغتيالات التي استهدفت ضباط الشرطة الأفغانية، واتصلت ببلدان الصنع للحصول على المزيد من التفاصيل، وبعد ذلك إبلغت الأمانة العامة.

ونظرا للطائفة واسعة النطاق من أنشطة وصلات الإنتربول، يمكن توفير المعلومات المتخصصة عندما يمكن أن تشمل التصنيفاتُ الاستغلالَ غير المشروع للموارد الطبيعية. ففي العام الماضي، تم إعداد تقرير عن شبكات الصيد غير المشروع للحصول على العاج عبر الحدود الوطنية في إطار عملية للإنتربول في غرب ووسط أفريقيا، وتم إطلاع فريق خبراء إحدى لجان الجزاءات عليه بإذن من السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الآن، وبما أن الإخطارات الخاصة تنشر بنجاح معلومات من قوائم جزاءات الأمم المتحدة، يمكن أن تنطوي الخطوة التالية على تعزيز شبكتنا واتصالاتنا. ويمكن تنظيم اجتماعات للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لتبادل المعلومات، وذلك بحسب المنطقة أو لجنة الجزاءات أو نوع التدبير. ويمكن أن تتضمن الابتكارات الأخرى تجميعاً للمبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بتنفيذ جزاءات الأمم المتحدة وإمكانية وجود نوع جديد من الإخطارات المتصلة بتجميد الأصول. ومن المبادرات الأخرى تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين

بشأن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، واستخدام الإخطارات الخاصة، بالاستفادة من الحلقات الدراسية التي نظمت بالفعل بفضل التمويل من الحكومة الكندية والتعاون مع أحد أفرقة الرصد.

كنا مهتمين بالاستماع إلى الأفكار التي طرحت خلال الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة الذي جرى مؤخرا؛ ولا نزال حريصين على مساعدة البلدان من خلال قدراتنا عبر الحدود في تعزيز قدرتها على التنفيذ. وتحظى الإنتربول بعلاقة عمل وثيقة مع شعبة شؤون مجلس الأمن في إدارة الشؤون السياسية، التي نحن على اتصال دائم بها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى الشعبة على عملها الدؤوب العمل على مر السنين، ونتطلع إلى مواصلة التعاون الممتاز.

في الختام، تحتفل الإنتربول هذا العام بمرور ١٠٠ عام من التعاون الشرطي الدولي، وهي تعمل مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٩. وقد تطور تعاوننا المستمر لوقت طويل مع لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن على مر السنين، وإنني على ثقة بأنه سيستمر في التغير من وثيق إلى أوثق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شتوك على إحاطته الإعلامية وأهنئ منظمة الدولية للشرطة الجنائية بذكراها السنوية المائة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أدامو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية الهامة للنظر في الكيفية التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل متضافرة من تحقيق مزيد من الأثر لقرارات الجزاءات التي يتخذها مجلس الأمن. ويقدر وفد بلدي المذكرة المفاهيمية الممتازة التي قدمتموها لتوجيه مناقشاتنا اليوم (S/2014/793، المرفق) كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية إلينا، وكيل الأمين العام فيلتمان، والسيد يورغن أفكارهما القيمة والزاخرة بالمعلومات.

إن الجزاءات أداة مفيدة في إدارة الصراعات وتؤدي دورا هاما في ضمان الامتثال لبنيان أمننا الجماعي، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وقد استلزم المشهد المتغير في النهج المتبع في صون السلم والأمن الدوليين حدوثَ تعديل متناسب مع ما يفرض من تدابير أجل تثبيط نشوب النزاع. إن نظم جزاءات الأمم المتحدة الـ ١٥ المعمول بها حاليا مصممة على نحو للتوصل إلى حل النزاعات، وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب، وإرساء الديمقراطية، وحماية المدنيين. ومع ذلك، فقد جرى تقييمها ووجد أنها لوحدها غير كافية للحمل على الامتثال لقرارات مجلس الأمن.

بما أن نظم الجزاءات اصبحت أكثر استهدافا في سياق الصراعات داخل الدول، فإننا نرى أنه قد تم النجاح في التغلب على الآثار الإنسانية السلبية للجزاءات واسعة النطاق، والافتقار إلى الدقة.

ومن خلال التركيز على المفسدين، أسهمت الجزاءات المحددة الأهداف في تجنب الآثار الجانبية السلبية غير المقصودة للجزاءات واسعة النطاق على الفئات الأكثر ضعفا في البلدان المستهدفة.

وهذا الجهد الرامي إلى تجنب العقاب الجماعي مكّن المجلس من تبيان قدرته على الاستجابة للأبعاد الإنسانية وحقوق الإنسان في قراراته.

ومن أجل ضمان أن تبقى الجزاءات عنصرا فعالا من عناصر مجموعة أدوات المجلس لتعزيز تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، لا بد لجميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذها الاستمرار في التكيف مع تعقيدات الأخطار الجديدة

التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وينطوي هذا على أنه قد يقتضي الأمر، في بعض الحالات، شراكات واستراتيجيات جديدة لكفالة الفعالية. وإننا نقر بالمساهمة الإيجابية من حكومات أستراليا وألمانيا والسويد وفنلندا واليونان في تيسير استعراض تكامل الأمم المتحدة التكامل وتنسيقها للجزاءات من أجل تحقيق هذا الهدف. ونحن على ثقة بأن التقييم الذي أجري لممارسات الجزاءات المفروضة حاليا سوف يوفر نقطة انطلاق لتطوير خيارات عملية وموجهة نحو السياسات العامة، من شأنها تعزيز تنفيذها.

من الواضح أن اعتماد نهج واحد يناسب جميع الحالات لن يكون فعالا، ولا بد من تصميم نظم الجزاءات لمعالجة حالات محددة. لذلك، يجب على المجلس أن يقيّم الحالة ميدانيا، من خلال مختلف أفرقة الخبراء، بغية تحديد السبل لتحقيق الامتثال.

في بعض الحالات، فإن الجزاءات التي لا تشمل استخدام القوة، مثل تجميد الأصول وحظر السفر، يمكن أن تكون أداة مفيدة لمجلس الأمن. وتبين التجربة أن دورها كان أساسياً حقاً في المساعدة على إنجاز الولايات. وهناك أيضا حالات لم تحقق فيها الجزاءات الغرض منها تماماً. وغينيا – بيساو مثال على ذلك. وفي مثل هذه الحالة، ينبغي إعطاء نظام الجزاءات قوة دفع أكبر، على سبيل المثال عن طريق الاستعانة بلجنة من الخبراء للرصد والإبلاغ عن فعالية الجزاءات.

ومن منظور التكلفة والعائد، تعتبر الجزاءات خياراً منخفض التكلفة نسبياً بمقارنتها ببديل مثل نشر عمليات حفظ السلام. إلا أن فعاليتها تتقوض في حالة عدم الامتثال لنظم الجزاءات. ولذلك، لا بد للمجلس أن يضمن الامتثال الصارم لتلك النظم دائماً. وهذا أمر أساسي لحماية مصداقية المجلس والمساعدة في الحفاظ على دوره المهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين وصونهما.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بتنظيم جلسة الإحاطة هذه بشأن الجزاءات التي جاءت في وقتها المناسب تماماً. وأشكر أيضاً وكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، والسيد يورغن شتوك، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين.

مع تطبيق الجزاءات مؤخراً، في حالتي اليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى، لدينا الآن ما مجموعه ١٥ نظاماً للجزاءات. ومع أن هذا هو أكبر عدد في تاريخ مجلس الأمن، لا تزال الجزاءات تدبيراً استثنائياً نوعاً ما، يتخذه المجلس بموجب المادة ٤١ من الميثاق بهدف صون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

وسواء كان القصد منها الإجبار أو التقييد أو الردع، لا يمكن أن تحقق الجزاءات الغرض الأساسي منها إلا من خلال تحديد هدفها وتنفيذها بشكل سليم. وحتى أفضل نظم الجزاءات تصميماً لن يحقق الأثر المنشود إذا استمر وجود ثغرات في الاتصالات والقدرة على التنفيذ، أو عندما لا تتوفر الإرادة السياسية لمتابعة التنفيذ. وللاتصالات والتواصل والشفافية في عمل لجان الجزاءات أهمية قصوى. ويرى وفدي أنه يجب أن تعزز اللجان تفاعلها مع البلدان المعنية، والتشاور بشأن التوقعات والمتطلبات اللازمة لتنفيذ الجزاءات وكذلك في الاستجابة للاحتياجات والصعوبات التي تنشأ مع شروع البلدان في تنفيذ الجزاءات.

والتفاعل المستمر ليس مطلوباً مع البلد الذي يعطي اسمه للجنة الجزاءات، وجيرانه المباشرين فحسب. بل ينبغي إحاطة عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً والتفاعل معها أيضاً. وينبغي أن تكون الإحاطات الإعلامية العلنية لرؤساء لجان الجزاءات هي القاعدة وليس الاستثناء. ويسعدنا أن نحيط علماً

بأن مزيداً من رؤساء اللجان قد آثروا عقد جلسات إحاطة علنية هذا العام. وبالأمس تحديداً، فإن الإحاطة الإعلامية العلنية التي قدمها الرئيس الأرجنتيني للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) فيما يتعلق بالسودان (انظر S/PV.7320) قد عززت ذلك التوجه التصاعدي.

كما أن الاتصالات المحققة للنتائج تقتضي إتاحة الوصول إلى المعلومات على شبكة الإنترنت بسهولة. ونرحب بالمزيد من التقدم في تطوير مواقع لجنة الجزاءات المتاحة بكل اللغات الرسمية للأمم المتحدة ونشجعه. والاستخدام المنتظم للبيانات الصحفية بشأن عمل لجنة الجزاءات، المتاحة بلغات أخرى غير الإنكليزية، مهم أيضاً. وينبغي كذلك تشجيع زيارات رؤساء اللجان للبلدان المعنية باعتبارها أداة مفيدة لتعزيز الوعي بنظم الجزاءات والامتثال لها.

وفيما يتعلق بعمل اللجان، فقد وجدنا أن من المفيد التفاعل مع الممثلين الخاصين المعنيين بمواضيع بعينها، بما في ذلك أولئك المعنيين بالأطفال والتراعات المسلحة والعنف الجنسي في حالات التراع، ومع مستشاريه الخاصين المعنيين بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية. ونرى أيضا أن ثمة قيمة مضافة للاتصالات والمراسلات بين لجان الجزاءات ذات الصلة وأفرقة الخبراء ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك لجان التحقيق ذات الصلة. وكان التعاون الوثيق مع الإنتربول ومنظمة الطيران المدني الدولي والهيئات المتخصصة الأخرى مفيداً جداً وينبغي مواصلة تطويره. ووجدنا أيضا أن من المفيد عقد اجتماعات مشتركة مع أجهزة المجلس الفرعية الأخرى ذات الصلة، مثل عقد اجتماع بين اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) ولجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومن يرتبط بهما من أفراد وكيانات. ونرى أنه ينبغي مواصلة استكشاف مثل هذه الممارسات وأوجه التآزر بين اللجان المختصة وتشجيعه.

وفيما يتعلق بالتنفيذ، نعتقد أن ثمة حاجة إلى تغيير التوجه بشأن الجزاءات بحيث ينظر إلى نظم الجزاءات باعتبارها فرصة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية. وينبغي تحسين استخدام الإبلاغ بشأن تنفيذ الجزاءات وحوار اللجنة مع البلدان المعنية بغية تحديد قدرات البلدان واحتياجاتها للتدريب والمساعدة التقنية وتمكينها من الحصول على مساعدة عملية؛ وتحسين قدرات تنفيذ الجزاءات يمكن أيضا أن يزيد من التحسين الشامل لقدرة البلدان على الاستجابة لشواغل أمنية أوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، فإن المساعدة في تطبيق الضوابط على الحدود أو الضوابط المالية مع تنفيذ الجزاءات يمكن أن تعزز القدرة على مواجهة التهديدات الناشئة عن الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والتهريب والتدفقات غير المشروعة للأسلحة.

وفي هذا الصدد، فإن وفدي يدرك وجاهة إنشاء وحدة داخل شعبة شؤون مجلس الأمن مكرسة لتحسين التنسيق والتكامل في تنفيذ الجزاءات. وبالإضافة إلى توفير دعم أفضل للجان الجزاءات، من شأن هذه الوحدة أيضا تحسين تعبئة المساعدة التقنية وبناء القدرات استجابة للاحتياجات التي تعرب عنها فرادى الدول الأعضاء. وهذا الجانب سيكون مفيداً بشكل خاص، لأن هناك العديد من مقدمي المساعدة المحتملين داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن بينهم مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، فضلاً عن الوكالات الخارجية المتخصصة مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة الطيران

المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وغيرها.

وفيما يتعلق بأفرقة الخبراء وأفرقة الرصد، وحتى لو اختلفت نظم الجزاءات، ففي رأينا أن هناك قيمة مضافة مميزة في تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة ذات الصلة، بما في ذلك بشأن إنشاء أنماط الاتجار بالموارد الطبيعية والتدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتحديد تحركات المجموعات المسلحة وترابطها وانتماءاتها. ومرة أخرى، فإن وجود وحدة مكرسة يمكننا من القيام بذلك بطريقة أكثر تماسكا ومنهجية.

إن تقديم الأمين العام تقارير دورية بشأن تنفيذ الجزاءات يمكن أن يكون مفيداً أيضا في إلقاء الضوء على تحديات التنفيذ، ومناقشة كيف يمكن للمجلس أن يتصدى بشكل أفضل لتنسيق نظم الجزاءات مع آليات السلام والأمن الأخرى، وتقديم توصيات لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتقديم الدعم للدول الأعضاء.

وأود أن أختتم بياني بالتعليق بإيجاز على آليات الأصول القانونية الواجبة المتعلقة بنظم الجزاءات. في رأينا، يجب أن تكون الإجراءات القانونية الواجبة معياراً أساسياً وحتمياً في كل هذه النظم. وكما لوحظ في مناسبات سابقة عديدة، كان مكتب أمين المظالم آلية هامة لتحسين مصداقية الإجراءات المتخذة في إطار نظام جزاءات تنظيم القاعدة. وتوفير آليات مماثلة للمراجعة أو الجبر قد يكون مفيداً لكل نظم الجزاءات القائمة، إما عن طريق توسيع ولاية أمين المظالم أو تكرارها أو من خلال تطبيق آليات أخرى لنفس الغرض.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون لمبادرة أستراليا باسترعاء انتباه مجلس الأمن لموضوع الجزاءات. ونشكر السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والأمين العام للإنتربول، السيد يورغن شتوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونحن نرى أن الطابع العالمي للأمم المتحدة يجعلها الهيئة المناسبة لإنشاء تلك الإجراءات ورصدها. ولكن فيما يتجاوز الخلافات التي قد تكون قائمة في المجلس في هذا الصدد، نرى في هذه الجلسة فرصة لتقييم أداء نظم الجزاءات المتعددة الأطراف على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً إذا كان القصد مناقشة العناصر التي يمكن أن تسهل تنفيذها بشكل فعال.

ومن منظور البلدان النامية، يبدو من المعقول تحديد وإنشاء بعض المعايير الآيلة إلى تسهيل تنفيذ الجزاءات، على أن تراعى الحالات المختلفة القائمة على أرض الواقع دائماً. ومن المهم وضع عتبات الحد الأدنى من التقارب التي تنطبق في سياقات مختلفة. ونحن نقدر كثيراً مفهوم الجزاءات المحددة الهدف، والتي قد تبدو واضحة اليوم ولكنها لم تكن كذلك بالتأكيد خلال ولايتنا السابقة في المجلس في عام ٢٠٠٣. ونلاحظ أن الجزاءات أصبحت أكثر انتقائية وتركيزاً، بالرغم من أنها تطبق على نطاق أوسع من الحالات المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان. وفي هذا الصدد، فإن طابع معظم الأزمات التي تقع داخل الدول حالياً هو بُعد ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضا. ومن المهم أن نحدد ما إذا كانت النزاعات من هذا القبيل تستحق أن تخضع لجزاءات من قبل المجلس. وينبغي ألا نغفل الإجراءات القانونية الواجبة.

ونعرب عن تقديرنا للمساعي الرامية إلى تحسين إدراج الأفراد والكيانات ورفعهما من قوائم الجزاءات. ولكننا نرى أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بتكييف تلك الإجراءات. ويمثّل اتخاذ القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦) وإنشاء مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة، خطوة هامة إلى الأمام غير أنها ليست كافية. وبالتالي، يحدونا الأمل في إحراز تقدم في

توسيع نطاق ولاية أمين المظالم للجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة ومن يرتبط به من الأفراد والكيانات لتشمل لجان الجزاءات الأخرى.

ونرى أيضا أن من الضروري – حسبما تسمح به الحالة – أن تعمل لجان الجزاءات ورؤساؤها على تعزيز الزيارات الميدانية والتحقق من الوقائع في الميدان، فضلا عن تقييم التنفيذ والامتثال. وقد سبق لنا القيام بذلك قبل بضعة أسابيع، بصفتنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار. وأصبح من الواضح أن تلك الزيارات ضرورية لاستمرار الحوار الفعال، وسد أي فجوات محتملة في الفهم بين المقر والميدان.

ولا يزال تحقيق التكامل والتنسيق في تنفيذ الجزاءات بين مختلف وكالات الأمم المتحدة يمثّل تحديا رئيسيا. وفي ذلك السياق، فإننا نؤيد فكرة إنشاء هيئة للتفاعل فيما بينها.

وفيما يتعلق بأفرقة الخبراء، فإننا نقدر إسهاماتها الموضوعية والمحددة الأهداف. ومن واجبنا – بصفتنا المجلس – أن نوفر مبادئ توجيهية واضحة للعمل كي يتسنى لها التركيز على ما هو هام حقا. ومن واجب الأمانة العامة أن تضع وتوفر الأدوات المفاهيمية اللازمة للخبراء الجدد الذين يشاركون في تنفيذ تلك المهام. ونكرر التأكيد على موقفنا الداعي إلى انتخاب أعضاء أفرقة الخبراء على أساس قدراتهم المهنية، مع الأخذ في الاعتبار بمبدأ التمثيل الجغرافي العادل ومراعاة التوازن بين الجنسين. ونأمل في إحراز تقدم في وقت قريب نحو التوصل إلى اتفاق بشأن تكرار نظام الاختيار لقوائم التصفية التي تستخدمها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأخيرا، نشير إلى أنه قد أحرز تقدم في هذا المجال، على سبيل المثال، عبر إنشاء قائمة موحدة للجزاءات، غير أنه ما زال هناك مجال كبير للتحسينات. ويجب أن نأخذ في الحسبان خبرة الكيانات الأخرى، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بهدف ترسيخ التعاون الذي من شأنه أن يفيد في تنفيذ الجزاءات التي أقرها المجلس.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر أستراليا على عقد هذه الإحاطة الإعلامية، وعلى عملها الرامي إلى تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة. لقد كانت أستراليا أحد المساهمين والرعاة الرئيسيين للاستعراض الرفيع المستوى لنظام جزاءات الأمم المتحدة الذي تم مؤخرا. وتبين الجهود التي بذلتموها، السيد الرئيس – بصفتكم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) – بصورة واضحة أنكم تضعون النظرية موضع التطبيق. وأشكر أيضا السيد فيلتمان، والأمين العام للإنتربول، على إحاطتيهما الإعلاميتين هذا الصباح.

وكما بيّن السيد فيلتمان، فإن الجزاءات تشكّل أداة هامة من أدوات السياسة الخارجية، ومن شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة. فهي تستخدم في منع نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب وانتشار الأسلحة. وقد أحدثت تغييرا إيجابيا وهاما في جميع الحالات من أفغانستان إلى اليمن. ويتعين على مجلس الأمن أن يكفل استخدام الجزاءات التي يفرضها على النحو الصحيح. ويعني ذلك وضعها لكي يكون لها أثرا فعالا للغاية ومحدد الأهداف، فضلا عن ضمان تنفيذها على نحو صحيح. ويسعى كل نظام من أنظمة الجزاءات إلى تحقيق الهدف المحدد له، علما بأن لكل منها تحدياته المحددة.

وقد استخدمت الجزاءات لدعم مفاوضات اتفاقات السلام، والجهود المبذولة على نطاق أوسع لمنع نشوب النزاعات. وقد رأينا ذلك في حالات الجزاءات المفروضة على سيراليون وليبريا وكوت ديفوار. بل إن من شأن مجرد التهديد بفرض الجزاءات – كما رأينا في الجهود المبذولة والتي أدت إلى إنشاء نظام الجزاءات المفروضة على اليمن – أن يحمل العناصر الساعية إلى تخريب جهود بناء السلام وترسيخ الأمن على التفكير مرة أخرى في أفعالها. واستخدمت الجزاءات أيضا بطريقة فعالة في مكافحة الإرهاب. بل قلّت قدرة تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية على العمل إلى حد كبير بفضل جزاءات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وتوحدت صفوف الأمم المتحدة بهدف التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ومن شأن الجزاءات أن تساعد على الحد من قدرات هذا التنظيم.

وعلاوة على ذلك، فقد زادت الجزاءات المعنية بمكافحة الانتشار من صعوبة تمكن بعض الدول من الحصول أن تحصل على السلع التي قد تساعدها على تطوير أسلحة الدمار الشامل. فقد ساعدت على الحد من فرص حصول إيران على المواد والتكنولوجيات الحساسة بالنسبة للانتشار. وكان لها دور هام أيضا، إلى جانب الجزاءات الاقتصادية الأخرى، في عودة إيران إلى طاولة المفاوضات. وبالمثل، فقد أحرزت المناقشات التي دارت بين حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة +٣ وإيران تقدما في الأيام الأخيرة. واستكشفنا مع إيران السبل الكفيلة بسد بعض الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة. وكلا الجانبين ملتزم بالتوصل إلى اتفاق، وما زلنا نرى أن ذلك ممكن، غير أنه يتعين على إيران إبداء قدر أكبر من المرونة بشأن برنامجها، علاوة على اتخاذ بعض القرارات الصعبة إن كان لنا بلوغ ذلك الهدف. ونحن بحاجة إلى مواصلة الزخم الذي تولد خلال جولات المناقشات الأخيرة بهدف كفالة التوصل إلى اتفاق شامل في صالح الجميع.

وبالنظر إلى تزايد الاعتماد على الجزاءات بهدف التصدي لمجموعة متنوعة من التحديات، فإن من الضروري أن ننظر في كيفية الاستفادة منها على أفضل وجه ممكن. وإن للجان الجزاءات والأمانة العامة وأفرقة الخبراء جميعا دورا يتعين القيام به في ذلك الصدد. وينبغي أن يعزز عمل كل منها الآخر. وينبغي أن تواصل العمل معا لضمان قدرة الجزاءات على المساعدة في تحقيق الأهداف السياسية التي حددها مجلس الأمن. وأرحب بتوصيات السيد فيلتمان المتعلقة بزيادة تحسين إجراءات الجزاءات. وينبغي أن ننظر بعناية في تلك التوصيات.

وبالإضافة إلى ذلك، ترى المملكة المتحدة أن هناك مجالا لأن تكون لجان الجزاءات نفسها أكثر نشاطا. ونقترح أن تجتمع جميع اللجان بصورة دورية كل ستة أشهر، على مستوى نائب الممثل الدائم أو على مستوى أرفع. ومن شأن ذلك أن يسفر عن إجراء مناقشة دورية في مستوى استراتيجي بدرجة أكبر، الأمر الذي يمكن أن يتيح فرصة لاستعراض بعض جوانب النظم المعنية في الأجل الطويل. ولكن هل بتنا على وشك بلوغ أهدافنا؟ وكيف يمكن أن نعدّل هذا النظام؟ وما الذي يمكننا تعلمه من جهود التنفيذ المبذولة حتى الآن؟

ونرى أيضا أن هناك مجالا لتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة عبر هذه النظم. ومن شأن الزيارات التي يقوم بها الخبراء من العواصم أن تسهم في المناقشات أيضا. ونرحب بالجهود التي تبذلها الرئاسة في تحديد السبل الكفيلة بالاستفادة على أفضل وجه ممكن من الجزاءات في القرار ذي الصلة. ونؤيد بقوة ذلك العمل، ونأمل أن نكون في وضع يمكّننا من اعتماد مشروع القرار في المستقبل القريب جدا.

ويقينا فإن التنفيذ الفعال أمر بالغ الأهمية. وبدون ذلك لن تحقق الجزاءات أهدافها. ومن الجدير بالذكر مجددا أن

نظم الجزاءات التي أنشأها المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة تفرض التزامات واضحة على جميع الدول الأعضاء. وذلك أمر هام فيما يتعلق، على سبيل المثال، بوقف الدعم المقدم إلى تنظيم داعش، في اتساق مع البيان الرئاسي S/PRST/2014/23 الذي اعتمده المجلس في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وينبغي تقديم المساعدة على التنفيذ لأولئك الذين لا يستطيعون الامتثال. وبوسع تقاسم المعلومات المتعلقة بالتحديات التي تواجه التنفيذ الفعال أن يساعد الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها. وينبغي تسمية وإدانة الدول الأعضاء التي لا تطبق الجزاءات على النحو المطلوب.

وما زلنا نؤيد بقوة الإجراءات المتخذة بصورة عادلة وواضحة لتنفيذ نظم جزاءات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، ما زلنا نؤيد تعزيز الأحكام القانونية الواجبة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ومع ذلك، فليس ثمة تطابق بين نظامين من نظم الجزاءات. وعليه، فإننا بحاجة إلى تكييف الحلول وفقا لكل حالة على حدة، بدلا عن تكرار النهج نفسه على جميع النظم.

وما تزال الجزاءات تشكّل جزءا هاما من مجموعة أدوات المجلس. ومن الأهمية بمكان أن نواصل استخدامها على نحو ملائم ومحدد الهدف، بغية الإيعاز إلى الجهات الفاعلة وحثها أو قسرها على الوصول إلى الغايات السلمية. وعلى ذلك النحو، فإن بالإمكان مواصلة استخدام الجزاءات الذكية في الأجل الطويل، بوصفها أداة فعالة متاحة للمجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية، أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والأمين العام لمنظمة الإنتربول، على إحاطتيهما الإعلاميتين المحددتين والمفيدتين للغاية. وأود أن أشكركم أيضا، سيدي الرئيس، وأستراليا، على التزامكم بهذه المسألة، وعلى تنظيم مناقشة اليوم. فهي تسمح لنا بالنظر في الجزاءات، بوصفها أداة بات مجلس الأمن يستخدمها على نحو متزايد.

في الأسبوع الماضي، يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، جرى فرض جزاءات على أنصار الشريعة في درنة وأنصار الشريعة في بنغازي. وبذلك، تكون لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات قد أظهرت دورها الحيوي في دعم العملية السياسية التي يضطلع بها الممثل الخاص برناردينو ليون في ليبيا. ويبعث إدراج جماعة أنصار الشريعة على القائمة برسالة واضحة إلى الإرهابيين: فهو يؤكد على تصميم المجتمع الدولي، ويشجع الإسلاميين المعتدلين على النأي بأنفسهم عن الإرهابيين والعودة إلى الحوار السياسي.

وعلى نحو متزايد، باتت جزاءات مجلس الأمن وسيلة لمساعدة الدول في إعادة الاستقرار. وكان ذلك من بين أهداف مجلس الأمن لهذا العام عندما أنشأ نظاماً جديداً للجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويساعد المجتمع الدولي جمهورية أفريقيا الوسطى في عملية تحقيق الاستقرار من خلال فرض جزاءات على الأفراد الذين يهددون استعادة إلى السلام وعن طريق تقييد تدفق الأسلحة أو الاتجار بالموارد الطبيعية.

إلا أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. فهي أداة متاحة لنا من أجل التوصل إلى هدف سياسي. وفي هذا السياق، يتطلب تطبيق الجزاءات الحفاظ على موقف حازم مع مواصلة الاستعداد لإجراء حوار في إطار اتباع نهج مزدوج.

وكما قلت من قبل، فإن الجزاءات ليست أدوات عقابية بل وقائية. ومجلس الأمن ليس قاضياً وليس في نيته أن يصبح كذلك، غير أنه يتحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح أن الجزاءات أداة هامة تحت تصرف مجلس الأمن لممارسة مسؤولياته. ونرحب بزيادة استخدام

المجلس لهذه الأداة، ومن التطورات الإيجابية أن استخدامها تطوّر في السنوات الأخيرة. فقد صارت الجزاءات محددة الأهداف الآن ووُضعت ضمانات إجرائية موضع التنفيذ.

والآليات التي ترمي إلى التمكين من رفع أسماء الأشخاص من القائمة هي من بين الضمانات الإجرائية، على نحو ما أكده جيفري فيلتمان في وقت سابق. ومن الأهمية بمكان احترام الحريات الأساسية للأشخاص المدرجة أسماؤهم في القائمة وضمان أن تشتمل النظم على ضمانات إجرائية كافية. لذلك، أيدت فرنسا إنشاء جهة تنسيق لطلبات رفع الأسماء من القائمة فيما يتعلق بنظم الجزاءات الأخرى والتعزيز التدريجي لولاية أمينة المظالم، في إطار لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، والتي تعمل تحديدا بشأن مسألة الأشخاص الذين يسعون إلى الشطب من القائمة. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للمستوى الرفيع للعمل الذي تقوم به أمينة المظالم.

وعلاوة على ذلك، فإن قوائم الجزاءات لا تكون مفيدة إلا إذا جسدت بدقة حالة التهديد. لذلك، يجب أن تستند الجزاءات إلى استراتيجية سياسية يجري تعديلها باستمرار حسب السياق. وأود أن أسلط الضوء هنا على خصوصية كل نظام من نظم الجزاءات المختلفة.

ومن المهم بشكل حيوي أن تنفّذ الجزاءات بطريقة شاملة. والتعاون مثالي في هذه المسألة بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ولجان الجزاءات. ويتيح إصدار نشرات خاصة مشتركة بين الإنتربول والأمم المتحدة للدوائر المسؤولة عن تطبيق القانون في جميع أنحاء العالم أن تكون على علم بشأن ما إذا كان شخص ما أو كيان ما يخضع لجزاءات مفروضة من قبل مجلس الأمن. وفي ظل التهديد الذي تشكله مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وفي إطار الكفاح ضد داعش، زادت أهمية هذه الآلية.

وأخيراً، فإن القطاع الخاص، شأنه في ذلك شأن الدول، له دور رئيسي ينبغي أن يؤديه في تنفيذ أنظمة الجزاءات. وسيكون من المستحسن أن تكثّف الأمم المتحدة والدول الأعضاء حوارها مع القطاع الخاص. وينبغي تشجيع الجهات الفاعلة الاقتصادية على اعتماد ممارسات جيدة فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات في شكل تنفيذ تدابير وقائية محددة ومن خلال زيادة التعاون مع السلطات العامة، من أجل تيسير اعتراض سبيل البضائع غير المشروعة ومكافحة الاتجار.

ويجب دعم جميع التدابير التي يمكن اتخاذها لمساعدة الدول في جهودها الرامية إلى تنفيذ ذلك الهدف. إن الجزاءات هي الأدوات الوحيدة المتاحة لنا التي تنطوي على بعد قسري ولكنها لا تشمل استخدام القوة. إنها أدوات قيمة تساعدنا على القيام بمسؤولياتنا في مجال السلام والأمن، ومن مصلحتنا تحسين فعاليتها وشمولها.

السيد أويارسابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان والأمين العام للإنتربول، السيد يورغن شتوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

السيد الرئيس، كما تم التأكيد في المذكرة المفاهيمية (S/2014/793، المرفق) التي أعدها وفد بلدكم لهذه الجلسة، فإن دور الجزاءات في إطار الأمن الجماعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة قد تطور إلى حد كبير على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى طريقة استخدام المجلس لها. فقد أصبحت الجزاءات تدابير محددة الأهداف ضد الأفراد والكيانات الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن الحالة التي يسعى المجلس إلى التصدي لها. وبالمثل، فإن المجلس يزداد وعياً بضرورة تجنب العواقب بالنسبة للسكان عموماً.

ونرى أن من المهم أن يوضع في الاعتبار أن الجزاءات أداة أتاحها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس في ظروف معينة تهدد

السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فهي ذات طابع مؤقت لأنها مصممة كي يتم رفعها عند تحقيق الهدف المنشود في كل حالة من الحالات.

وتعتبر الأرجنتين أنه بما أن مجلس الأمن يتحرّك بعزم أكبر نحو استخدام الجزاءات للوفاء بولايته في صون السلم والأمن الدوليين، فيجب عليه أن يتعامل بصورة شاملة مع ضرورة تحسين إدارة وتصميم ورصد سياسات الجزاءات.

ونحن ممتنون لمبادرة أستراليا ونرحب بعقدها لهذه الجلسة التي تتيح لنا الفرصة للتصدي لمسألة الجزاءات على نحو شامل. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس مواصلة النظر في هذه المسألة دورياً لتقييم الأثر المترتب على التدابير والتحديات التي تواجهها من حيث التنفيذ والتحسينات التي يمكن أن تسهم في زيادة فعاليتها وضمان احترام الإجراءات القانونية الواجبة. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي توسيع نطاق المناقشة بشأن هذه المسألة لتشمل جميع الدول الأعضاء، التي تتحمل المسؤولية في نهاية المطاف عن تطبيق التدابير التي يفرضها المجلس.

وقد أعربت الأرجنتين مرة بعد أخرى عن اقتناعها الراسخ بأن صون السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يتم في إطار سيادة القانون ومراعاة الأصول القانونية. وينبغي للتدابير التي يتخذها المجلس لصون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك فرض الجزاءات، أن تحترم القانون الدولي احتراماً كاملاً، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وحقوق اللاجئين. وينبغي أن تحترم تلك التدابير المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وبالمثل، فإن الأرجنتين تدعو إلى احترام الإجراءات القانونية الواجبة في أعمال المجلس. وهذا هو السبب في أن القرار ١٩٠٤ (٢٠٠٩) يستحق اهتماماً خاصاً، وهو الذي أنشئ بموجبه مكتب أمين المظالم بوصفه هيئة مستقلة ومحايدة تنظر في طلبات الأشخاص والجماعات والشركات والكيانات التي ترغب في شطب أسمائها من القائمة التي وضعتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات. لقد مثّل إنشاء مكتب أمين المظالم تقدماً كبيراً من حيث الإجراءات القانونية الواجبة، ولكن الدول الأعضاء في المنظمة ما زالت لديها شواغل متعلقة بالضمانات الإجرائية المنصوص عليها في أنظمة الجزاءات.

أحد أهم الأسباب التي تبعث على القلق هو حقيقة أن ولاية أمينة المظالم لا تشمل سوى الأفراد الذين ترد أسماؤهم في قائمة لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. ولكن مما يبعث على قلق أكبر أن أمينة المظالم أشارت، خلال المناقشة بشأن أساليب العمل التي عقدت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى أنه ”ليس هناك أي أساس منطقي واضح لإتاحة آلية استعراض مستقلة لمجموعة واحدة من الأفراد الخاضعين لجزاءات محددة الأهداف، وليس للآخرين. وهذا هو الحال بالضبط، عندما يتم النظر في المسألة من منظور الخاضعين للجزاءات“ (S/PV.7285، ص ٣).

وكما أشرْنا في المناقشة السالفة الذكر، تؤيد الأرجنتين تمديد ولاية ذلك المكتب لتشمل جميع لجان الجزاءات التابعة للمجلس، وتعديل هيكله ليتلاءم مع الحاجة إلى معالجة عدد أكبر من القضايا. ونحن ندرك أنَّه ينبغي للمجلس أن يناقش مسألة مراعاة الأصول القانونية في الجزاءات، بهدف تحسينها، وذلك من أجل تعزيز احترام الحقوق الفردية لأولئك الخاضعين لتلك التدابير، وأيضا لتدعيم مصداقية النظم المختلفة والنهوض بتنفيذ الدول الأعضاء لها.

وبتحسين مراعاة الأصول القانونية في نظم الجزاءات، مع إدراكنا لوجود آلية مركز التنسيق، نعتقد أنها بحكم طابعها

وهيكلها لا تمتلك السمات الأساسية اللازمة لتكون آلية لإجراء استعراض مستقلّ. لذا، نرى أنه ينبغي للمجلس أن يسعى إلى دعم مكتب أمين المظالم وضمان امتلاكه للموارد الضرورية للقيام بأعماله. وفي هذا الصدد، ندرك أنَّه يتعيَّن على المكتب، حتى من وجهة نظر بُنيوية، أن تكون لديه ترتيبات إدارية وتعاقدية توفِّر عملياً ضمانات مؤسسية تكفل استقلاليته الضرورية.

وأود أن أشير إلى عملية اختيار الخبراء الذين يشكِّلون جزءاً من الجماعات الداعمة للِّجان في تنفيذ أعمالها. ونعتقد أنه ينبغي اختيار أشخاص يمتلكون الخبرة والتدريب الضروري، بحيث يمكن لكل لجنة أن تنفِّذ ولايتها، مع احترام التوزيع الجغرافي والتوازن الجنساني. وندرك أيضاً أنَّ عملية تحديد المرشَّحين الأكثر أهلية ينبغي أن تكون شفافة. وكما في جوانب أخرى، فإنَّ الشفافية في اختيار الخبراء ستضفي مزيدا من المصداقية على أعمالهم وعلى لجان الجزاءات. لذا، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي لمختلف اللجان أن تعرف من همَ المرشَّحون الذين قدموا أوراقهم وأن يكون لديها المعلومات ذات الصلة بشأن خبرتهم وتدريبهم. وإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه ينبغي للِّجان أن تشارك في اختيار الخبراء عقب تدخُّل أولي من قِبَل الأمانة العامة، وأن تتخذ القرار بشأن كل شاغر متاح، كما في حالة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

ختاماً، أود أن أؤكد أنّ الأرجنتين تُعارض بشدة استخدام التدابير القسرية الأحادية الجانب وتطبيق الدول لقوانينها التجارية المحلية خارج حدودها واعتماد ممارسات تجارية تمييزية، باعتبارها تدابير تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وروح التعددية. لذا، أريد أن أُذكر بأنَّ الأمم المتحدة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين بوصفهما حجر الزاوية للمنظومة المتعددة الأطراف. والأرجنتين مقتنعة بأنَّ العمل المتعدد الأطراف عبْر الأمم المتحدة، بما يتماشى مع مبادئ المنظمة، سيتيح لنا التصدي بشكل فعَّال للمخاطر على السلم والأمن الدوليين، وإيجاد عالَم أكثر أماناً للجميع.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المتعلقة بالجزاءات. وأشكر أيضاً وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، وأمين عام الإنتربول، السيد يورغن شتوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إنَّ التدابير التي تستهدف الأفراد أو الكيانات، التي اتخذها مجلس الأمن على مدار ٢٥ عاماً تمثل تطوُّرا حديثا في مجال الجزاءات. وهي مصممة لحماية السكان المدنيين ومعاقبة أولئك الذين يُزعَم أنهم قد ارتكبوا أعمالاً تنتهك القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. وهي تُستخدَم الآن أيضاً لمكافحة الإرهاب وللحدِّ من تدفُّق الأسلحة وحماية الأطفال. لذا، فإنَّ هذه الجزاءات وسيلة قيِّمة لصون السلم والأمن الدولي.

لكنَّ ممارسة الجزاءات عموما لا تزال تعاني العديد من أوجه القصور، ولا سيَّما على صعيد الاحترام لمراعاة الأصول القانونية وضمانات حقوق الإنسان أثناء عملية إعداد القوائم والرفع منها. وقد أسهم إنشاء مكتب أمين المظالم والإجراءات المتَّبَعة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في تحسين الحالة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى تدابير تصويبية. ولهذا السبب، تواجه ممارسة الجزاءات تحديات باستمرار. وفي الآونة الأخيرة، أعرب الأعضاء في آخر مناقشة بشأن أساليب عمل المجلس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/PV.7285) عن ضرورة مواصلة هذا التوجُّه.

وإذا ظهرت مشاكل تتعلق باحترام حقوق الإنسان في سياق إجراءات إعداد القوائم والرفْع منها أثناء اعتماد الجزاءات، فإنَّ مسألة فعاليتها تُطرح بقوة أكبر، لأنَّ فعاليتها

تتوقف على تنفيذها. إنكم، سيدي الرئيس، افتتحتم اليوم المناقشة بشأن هذا الجانب من المسألة. واستعراض الجزاءات الرفيع المستوى الذي رعته بعثة بلدكم، بمشاركة عدة بعثات ومنظمات أخرى، سلَّط الضوء على عدة مسائل متعلقة بتنفيذ الجزاءات على مستويات مختلفة. وقد أظهر الضعف في التنسيق والرصد بين لجان الجزاءات الـ ١٥ وبينها وبين هيئات أخرى مكلَّفة بالجزاءات على حدٍّ سواء. وهناك صعوبات كبرى واضحة أيضاً في تنفيذ الجزاءات على المستوى الوطني.

إنَّ مسألة بناء القدرات وتعزيز الخبرة التقنية على هذا المستوى ونقص التمويل تمثل عقبات أيضاً أمام التنفيذ الناجح للجزاءات. وينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير لحل هذه المشاكل، بما في ذلك عبْر تحسين الحوار وتبادل المعلومات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والبلدان المتضررة بالجزاءات. فينبغي أن تتلقى هذه البلدان مزيداً من المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات اللازمة لتنفيذ الجزاءات.

وينبغي لبعثات الأمم المتحدة في الميدان أن تعمق مشاركتها في تبادل المعلومات مع لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء. ويمكن أيضا تعزيز التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية.

لكننا نعتقد أنه بالنظر إلى الجوانب التقنية والسياسية المتداخلة لتنفيذ الجزاءات، فإنَّ تلك التدابير لن تحقق أهدافها حقاً إلاَّ إذا جرى تنفيذها بتعاون جيد مع المنظمات الإقليمية مع الاحترام الصارم للقوانين الوطنية وسيادة البلدان المعنية. ويبدو لنا أنه من الحكمة استخدام أساليب أخرى منصوص عليها في الميثاق، مثل الحوار والوساطة.

وإننا نرحب بالتعاون المتسم بالفعالية والكفاءة بين الأمم المتحدة والإنتربول في تنفيذ الجزاءات. ومن المؤكد أنَّ المناقشات التي نجريها اليوم ستسهم في تفكير أعمق بشأن ضرورة اعتماد تدابير لتحسين فعالية الجزاءات عبْر تنفيذ أفضل.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان وأمين عام الإنتربول شتوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

بموجب ميثاق الأمم المتحدة، يتحمَّل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وطوال سنوات عديدة، استخدم المجلس مزيجاً من التدابير، تشمل الجزاءات، في التصدي لمخاطر أمنية مختلفة وفي الدفع نحو إيجاد تسوية ملائمة للمسائل ذات الصلة بالوسائل السلمية، وقد حقق نتائج إيجابية. والمجلس في ممارسته يواصل أيضاً تقييم خبراته، الإيجابية والسلبية معاً، وقد أنشأ تدريجياً نظاماً كاملاً لتنفيذ الجزاءات عبْر الدور الهام الذي يقوم به.

وفي غضون ذلك، يواجه المجلس أيضا، في صياغة الجزاءات وتطبيقها وإنفاذها، سلسلة من المشاكل والتحديات. وبالإضافة إلى ذلك، يتصرف عدد قليل من البلدان بإرادته وفقاً لقوانينه المحلية ويفرض أو يهدد بفرض جزاءات أحادية الجانب ضد دول أخرى، وهو ما لا يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء فحسب، بل إنه يقوِّض أيضاً سلطة جزاءات المجلس.

وبخصوص أفضل السبل التي يمكن بها للمجلس استخدام آلية الجزاءات، أود أن أطرح ثلاث نقاط.

أولا، ينبغي ضمان أولية ميثاق الأمم المتحدة على الجزاءات. وعلى المجلس أن يتمثل امتثالا صارما لأحكام الميثاق وأن يتخذ موقفا يتحلى بالحكمة والمسؤولية إزاء قضية الجزاءات. وفي التعامل مع الحالات المعنية، ينبغي للمجلس أن يمنح الأولوية لأدوات مثل الوساطة والمساعي الحميدة والمفاوضات. وينبغي أن يستند إنفاذ الجزاءات إلى استنفاد

الوسائل غير القسرية الأخرى وأن يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة. وينبغي ألا تكون الجزاءات أداة يستخدمها أحد البلدان لمواصلة سياسة القوة. وينبغي ألا يصبح القانون المحلي لأحد البلدان أساسا لفرض جزاءات على البلدان الأخرى. فالصين تعارض أي عملية لفرض الجزاءات على البلدان الأخرى على أساس القانون المحلي لأحد البلدان.

ثانيا، ينبغي أن نتمسك بالنمط الشامل لاستخدام الجزاءات لخدمة التوصل إلى تسويات سياسية، إذ أن الجزاءات ليست هدفا بل وسيلة. ويتعين أن تقوم الجزاءات التي يفرضها المجلس على أساس الهدف الشامل المتمثل في تحقيق التسوية السياسية للقضية المعنية. وفي سياق صياغة الجزاءات وتطبيقها وإنفاذها، يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار ضرورة التوصل إلى التسوية السياسية في جميع الأوقات، وأن تكون الإجراءات المتخذة مفضية حقا إلى تخفيف حدة التوترات وإلى تعزيز جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها البلدان والمنظمات الإقليمية المعنية. وينبغي ألا تنفذ الجزاءات من أجل الجزاءات بحد ذاتها – ناهيك عن التدخل في جهود التوصل إلى التسوية السياسية – فسيكون ذلك حرصا على القليل وإهدارا للكثير ووضعا للعربة أمام الحصان.

ثالثا، من الضروري المحافظة على النظام القائم لتنفيذ الجزاءات. ففي الوقت الحالي. تبلور نظام للتنفيذ، وهو مؤلف من التنفيذ من الدول الأعضاء، والتوجيه والرقابة من لجان الجزاءات والدعم المهني من قبل أفرقة الخبراء. وبما أن فرض الجزاءات سلطة منحها للمجلس ميثاق الأمم المتحدة، من الضروري للدول الأعضاء أن تواصل ملكيتها لقضية الجزاءات. وحيث أن نظم الجزاءات المختلفة قد أنشئت استجابة لحالات مختلفة، ينبغي أن تركز المناقشات بشأن الجزاءات على الاختلافات بين مختلف نظام الجزاءات وينبغي تصميم تنفيذ الجزاءات بطريقة تتلاءم مع الحالات المحددة، وعلينا أن نتجنب العمل بعقلية أن هناك نهجا واحدا مناسبا لجميع الحالات.

وفي غضون ذلك، ينبغي أن يمنح تحسين تنفيذ نظام الجزاءات القائمة وإتقانه الأولية لزيادة صلاحية الجزاءات وفعاليتها، وينبغي بذل الجهود للإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية للجزاءات على عموم السكان ودول الطرف الثالث. وينبغي ألا يضيف المجلس جزاءات فحسب؛ بل ينبغي أيضا أن يقلصها. وفي ضوء التطورات في البلدان المعنية، على المجلس أن يقيم باستمرار نتائج الجزاءات وأن يعدل الجزاءات، حسب الاحتياجات، أو يعلقها أو يرفعها في نهاية المطاف.

إن الصين، بوصفها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تتخذ باستمرار نهجا متحليا بالحكمة والمسؤولية نحو القضايا التي تنطوي على فرض الجزاءات وظلت تدفع نحو زيادة صلاحية وفعالية نظام المجلس للجزاءات من أجل خدمة المصلحة الشاملة للتسوية السياسية للقضايا ذات الصلة. ونحن على استعداد لمشاركة أعضاء المجلس الآخرين وعموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دفع مجلس الأمن نحو تحسين الوفاء بمسؤولياته والإسهام بصورة إيجابية وبناءة في صون السلام المشترك والأمن الدائم في جميع أرجاء العالم.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشعر بالامتنان لكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بتنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. وتتفق لكسمبرغ مع أستراليا بشأن أهمية التنفيذ السليم للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وتزداد أهمية هذا الأمر في الوقت الحالي، إذ أن عدد نظم الجزاءات اليوم أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى. ونأمل باعتماد مشروع قرار في أقرب وقت ممكن يمكننا من تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ نظم الجزاءات وتحسين تنسيق هذه القدرات.

كما أود أن اشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، والأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، السيد يورغن شتوك، على احاطتهما الاعلامية الزاخرة بالمعلومات وتوصياتهما الملموسة.

لقد شاركت لكسمبرغ بفعالية في اعمال الاستعراض الرفيع المستوى للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، وننتظر باهتمام اصدار الوثيقة الختامية لتلك العملية. ونشكر استراليا على توليها رئاسة الفريق العامل المعني بالتكامل والتنسيق في اطار منظومة الأمم المتحدة.

وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنني اوافق تماما مع هدف تحقيق تنسيق افضل في اطار الامانة العامة وزيادة الوعي فيما بين الدول الأعضاء. وهذا الامر لا يتعلق بالتأثير على اولوية مجلس الأمن او تقييد لجان الجزاءات، ولكنه يتعلق بترشيد اعمالها، وجعل الدعم المقدم للجان اكثر فعالية وتحسين تنفيذ التدابير التي يفرضها مجلس الأمن. وتجدر الاشادة بالجهود التي تبذلها ادارة الشؤون السياسية، لا سيما شعبة شؤون مجلس الأمن، لتحقيق تلك الغاية.

وبغية المضي قدما، نؤيد فكرة انشاء وحدة للتنسيق والسياسات في اطار شعبة شؤون مجلس الأمن. وستكون تلك الوحدة مسؤولة عن تحديد افضل الممارسات وتسهيل تبادل تلك الممارسات فيما بين لجان الجزاءات المختلفة، وادارة قائمة الخبراء وقائمة الجزاءات الموحدة، وتحديد الخبرة المطلوبة في اطار منظومة الأمم المتحدة وحشدها للتنفيذ الفعال للجزاءات. كما يمكن للوحدة أن تدعم جهود مجلس الأمن وجهود هيئاته الفرعية الرامية إلى تقديم التوجيه العملي للدول الأعضاء وبناء قدراتها وتزويدها بالمساعدة التقنية من اجل تنفيذ الجزاءات.

ونشيد بالاعمال التي تضطلع بها الامانة العامة لتوحيد صيغة جميع قوائم الأمم المتحدة للجزاءات وانشاء قائمة موحدة لجزاءات مجلس الأمن بجميع اللغات الرسمية للمنظمة، ولتسهيل تنفيذ الدول الأعضاء لها. واضافة إلى ذلك، على كل لجنة أن تتولى المسؤولية عن الاحتفاظ بوثيقة توحد جميع التدابير للنظام الذي يجري تطبيقه ونشر هذه الوثيقة. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تعزيز موثوقية الجزاءات للأطراف الفاعلة في الدول الأعضاء والقطاع الخاص.

إن المساعدة التي تقدمها أفرقة الخبراء ضرورية لتمكين لجان الجزاءات من الاضطلاع الكامل بالولايات الموكلة اليها من مجلسنا. ويجب أن تتلقى جميع أفرقة الخبراء الدعم الاداري والتقني اللازمة لأداء مهامها. وبالمثل، ينبغي تشجيع الدول الأعضاء وجميع الأطراف الفاعلة على التعاون الكامل مع أفرقة الخبراء، بما في ذلك بتقديم أي معلومات لديها عن الانتهاكات المحتملة للجزاءات. فهذا التعاون ضروري لكفالة سلامة الخبراء ووصولهم بدون عائق، لا سيما الوصول إلى الاشخاص والوثائق والمواقع الضرورية لتنفيذ ولايتهم بشكل ناجح.

كما أن بوسع المجلس ولجانه للجزاءات أن تستفيد من زيادة التكامل مع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة. وسأشير إلى التعاون بين الإنتربول وعدة لجان للجزاءات فيما يتعلق بالإخطارات الخاصة باعتباره أحد نماذج التعاون. وقد وصف الأمين العام للإنتربول، شتوك، من فوره نطاق تلك الإخطارات. وتؤيد لكسمبرغ تلك الأداة لنشر المعلومات التي تثقف الدول الأعضاء بشأن التزاماتها بموجب نظم الجزاءات. وبروح تعزيز الاتساق في اعمال لجان الجزاءات المختلفة، يحدونا الامل في أن تتمكن جميع اللجان من التعاون مع الإنتربول في المستقبل.

واقر مجلس الأمن، في قراراتها المنشئة للجزاءات المفروضة على ايران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بقيمة المعايير والمزيد من التوجيه من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية من اجل تنفيذ الجزاءات المالية. وتقدم توصيات فرقة العمل

التوجيه المفيد للدول الأعضاء بشأن المتطلبات التي عليها أن تفي بها من اجل التنفيذ الفعال لهذه التدابير التقييدية. كما تقدم المبادئ التوجيهية لفرقة العمل التوجيه المفيد بصورة خاصة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، التي تقف في خطوط المواجهة، إن جاز التعبير، فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات.

في رأينا، من الضروري بالنسبة لمجلس الأمن أيضا، أن يأخذ بعين الاعتبار في إطار إدارته لنُظم الجزاءات، تعاونه مع المحكمة الجنائية الدولية. وتتمثل الطريقة العملية للقيام بذلك في إدراج الأفراد الخاضعين لأمر توقيف صادر عن المحكمة الجنائية الدولية في قوائم لجان جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة.

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بالانتقال إلى مسألة واردة على نحو صائب في المذكرة المفاهيمية (S/2014/793، المرفق) التي عممتموها سيدي قبل هذه الجلسة. إنني أتحدث بخصوص مواءمة الجزاءات مع مبادئ سيادة القانون، وبوجه خاص احترام المحاكمة وفق الأصول القانونية، وحقوق الإنسان. وتمثل الجزاءات المحددة الأهداف، أداة هامة بالنسبة لمجلس الأمن. فهي تهدف إلى تطبيق تدابير تقييدية ضد الأفراد أو الكيانات التي تسهم في التهديدات الإرهابية للسلم والأمن الدوليين. لكن إذا ما أريد للجزاءات أن تكون فعالة، يجب أن تسترشد عمليات الإدراج والشطب من القوائم، بمبادئ الإنصاف واحترام سيادة القانون، والمصداقية والشفافية.

إن إنشاء وتعزيز أدوات أمينة المظالم المعنية بنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، قد ساعد على تأكيد تلك المبادئ. باعتبار أن مكتب أمينة المظالم آلية استعراض مستقلة وفعالة للجزاءات، فإنه يقوم بدور أساسي فيما يخص دقة وشرعية قائمة الجزاءات. في الوقت الحاضر، لا يمكن سوى للأفراد والكيانات الواردة أسماؤهم في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الوصول إلى أمينة المظالم. مع ذلك، يتعين أن يكون بوسع الأشخاص والكيانات المشمولة بلجان الجزاءات الأخرى أيضا، الاستفادة من إجراءات منصفة. لذلك السبب، أود أن أعيد تأكيد اقتناع لكسمبرغ بأنه ينبغي لمجلس الأمن توسيع ولاية أمينة المظالم لتشمل باقي نُظم الجزاءات.

السيدة بايك جي آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): إنني أشكر الرئاسة الأسترالية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن تطور الجزاءات. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، والأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، يورغن شتوك، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إننا نتشاطر الرأي القائل، بأن الجزاءات، جنبا إلى جنب مع عمليات حفظ السلام، وسائل مفيدة لمجلس الأمن من أجل تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. وتبرز الزيادة المسجلة في قرارات جزاءات مجلس الأمن على مدى العقدين الماضيين، ضرورتها ودعم المجتمع الدولي لاستخدامها ردا على التهديدات التي تطال السلم والأمن. ونؤكد بأنه يتعين على جميع الدول الأعضاء تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

كما تمت الإشارة في الورقة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2014/793، المرفق) وفي الإحاطتين الإعلاميتين، فإن نُظم الجزاءات تتطور اليوم، ويحددها تطبيقها المستهدف. إنها على النقيض من الحظرين التجاري والاقتصادي الشاملين. فالجزاءات لا تطبق الآن من أجل المساعدة على حل النزاعات فحسب، ولكن أيضا لمعالجة مجموعة واسعة من التحديات الأمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لكن، ورغم تطوير المجلس للجزاءات، لا تزال ثمة ثغرات.

يبدو بأن مستوى فهم الجزاءات، وقدرات الدول الأعضاء على التنفيذ، فضلا عن موارد الأمانة العامة، قد تخلفت عن هذه الوتيرة المتطورة. وفيما يتعلق بجزاءات مجلس الأمن، فإننا نود أن نؤكد على النقاط العديدة التالية.

أولا، يجب أن تكون جزاءات مجلس الأمن فعالة. وإذا لم نضمن فعالية الجزاءات، فإنها تفقد علة وجودها. وبحكم طبيعة الجزاءات، فإنها وسيلة لتحقيق هدف معين. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عندما تكون الجزاءات فعالة بما فيه الكفاية.

ثانيا، يجب على مجلس الأمن تحسين فهم الدول الأعضاء للالتزامات التي تفرضها جزاءات مجلس الأمن. إن قرارات مجلس الأمن التي اعتمدت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة هي قرارات ملزمة، ولا يؤدي هذا في حد ذاته تلقائيا إلى التنفيذ. ولن تكون الجزاءات فعالة، إلا عندما يلتقي تنفيذ الدول الأعضاء مع تعاون المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن القطاع الخاص. وفي هذا السياق، ينبغي للجان الجزاءات استخدام إحاطات إعلامية أكثر انفتاحا لشرح نُظم الجزاءات لعدد أوسع من أعضاء الأمم المتحدة، وتسهيل تبادل وجهات النظر. ويتعين على اللجان وأفرقة خبرائها، المشاركة في التوعية على نحو استباقي، من أجل زيادة توضيح التدابير لمختلف الأطراف الفاعلة على أرض الواقع، والاستماع إلى آرائها، بشأن التحديات التي تواجهها أو الممارسات الجيدة التي ربما وضعتها.

ثالثا، تتشاطر جمهورية كوريا الرأي القائل بأن هناك حاجة متزايدة لدعم بناء قدرات الدول الأعضاء لمساعدة جهود التنفيذ. وهذا الدعم ضروري لأن الدول تواجه تحديات مختلفة وتعمل في بيئات مختلفة. في حين أن المسؤولية عن تنفيذ الجزاءات، تقع على عاتق الدول الأعضاء، تضطلع لجان الجزاءات والأمانة العامة، بأدوار هامة في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها.

إن الإحاطة الإعلامية اليوم هي جزء من عملية مستمرة لمعايرة وتعزيز تنفيذ الجزاءات، بوصفها أداة هامة لسياسة مجلس الأمن. إننا نتطلع إلى استمرار المشاورات بين الأطراف الفاعلة، بما في ذلك مجلس الأمن، ولجانه الفرعية، وأفرقة الخبراء والأمانة العامة، والمنظمات الدولية ذات الصلة، والمجتمع المدني، بهدف تعزيز جزاءات مجلس الأمن، كأداة فعالة لصون السلم والأمن الدوليين.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكركم سيدي، على مبادرتكم لعقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن تقييم الجزاءات. وكانت هذه المبادرة سمة مميزة لرئاستكم ولعضوية أستراليا في مجلس الأمن. إنها أيضا بمثابة متابعة متماسكة لمشاركتكم الوثيقة في الاستعراض الرفيع المستوى الذي اختتم أعماله مؤخرا لجزاءات الأمم المتحدة، برعاية بلدكم، جنبا إلى جنب مع السويد والنرويج واليونان.

إن ارتفاع مستوى مشاركة الدول الأعضاء، بما في ذلك بلدي، وأصحاب المصلحة الآخرين في الاستعراض الرفيع المستوى، قد شكل اعترافا قويا بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه جزاءات الأمم المتحدة، في مجال صون السلم والأمن الدوليين. كما ذكرنا الاستعراض أيضا بأن تحسين فعالية الجزاءات، يتطلب إجراء حوار مستمر مع المتضررين، ومع المسؤولين عن تنفيذها.

إنني أرحب بالإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي يترأس الإدارة التي تشكل مركز الاتصال، فيما يخص مسائل الجزاءات، والسيد يورغن شتوك، أمين عام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، التي هي شريك هام في التنفيذ الفعال

للجزاءات التي فرضها المجلس. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد شتوك على تعيينه.

تتوفر لدى مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مجموعة كبيرة من الأدوات التي يمكنه استخدامها من أجل الاضطلاع بولايته، والجزاءات واحدة منها. وقد أضحت الجزاءات محددة الأهداف بشكل أكبر، وأكثر تطورا لخدمة أغراضها المتعلقة بالانتصاف والوقاية. وابتداء من عام ١٩٦٦، عندما فرض مجلس الأمن لأول مرة جزاءات على روديسيا الجنوبية، كما أشار إلى ذلك صديقنا جيفري فيلتمان، إلى ما حصل مؤخرا، عندما فرضت جزاءات محددة الأهداف في اليمن، خلال عام ٢٠١٤ ضد أولئك الذين يعرقلون استقراره، فإن الجزاءات قد تطورت باستمرار من أجل الاستجابة للتهديدات المستجدة للسلم والأمن.

ومع ذلك، فإننا نسلم جميعاً بأن الشرط الأول لفعالية أي نظام للجزاءات يتمثل في التأكد من تنفيذه بشكل كامل وأمين من جانب الدول الأعضاء. إن التطور والتعقيد المتزايدين للجزاءات المحددة الأهداف التي نفرضها يقتضيان أن نأخذ في الحسبان التحديات العملية المرتبطة بعملية التنفيذ، والتي نرى أنها تشمل ما يلي:

أولاً، نعلم أن الطابع الملزم قانوناً للجزاءات التي يفرضها المجلس لا يكفي في حد ذاته لضمان تنفيذها بفعالية. ويتطلب الالتزام بالامتثال النظر إلى الجزاءات على أنها عادلة وتُسهم في إحلال السلام والأمن. ومع ذلك، فإن ما يحدث في أحيان كثيرة على أرض الواقع هو الافتقار إلى المعرفة بشأن الجزاءات وتصور أنها عقابية وليست وقائية. ولذلك، نرى الحاجة إلى إنشاء تواصل فعال بين لجان الجزاءات والبلدان والمناطق المتأثرة بها حول الغرض من الجزاءات، وذلك في جميع مراحل حياة أي نظام للجزاءات. ويمكن للتوصل إلى توافق إقليمي في الآراء بشأن ضرورة وشرعية نظام الجزاءات أن يقطع شوطاً طويلاً نحو ضمان تنفيذه بشكل فعال.

ثانياً، تُطبق الغالبية العظمى من نظم الجزاءات حالياً في أفريقيا. وفي كثير من الأحيان، لا تملك الدول المستهدفة وجيرانها القدرات المؤسسية من أجل تنفيذ الجزاءات. لذلك، فإن ترجمة هذه التدابير إلى نظام قانوني وطني تمثّل تحدياً. وبالتالي، ثمة حاجة إلى استئناف الجهود والتركيز على ضمان تحسين المساعدة المقدمة إلى الجهات الفاعلة ذات الأهمية البالغة على بناء القدرات والحصول على مساعدة تقنية.

ثالثاً، وكما نعلم، فإن مجموعة الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ الجزاءات واسعة النطاق ولا يزال نطاقها يتّسع مع تطوّر الجزاءات. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يشجع التعاون والتنسيق مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الدولية. ويجب على جميع هذه الجهات صاحبة المصلحة المشاركة في الجهود التي ترمي أولاً وقبل كل شيء إلى تعزيز المبدأ الأساسي القائل بأن الجزاءات يُقصد منها مساعدة الدول الأعضاء لا تقويضها.

رابعاً، أود أن أقدم بعض التوصيات بصفتي بلدي عضواً غير دائم في مجلس الأمن. وعلى سبيل المثال، ينبغي اتخاذ القرار الذي ينص على أن يرأس لجان الجزاءات أعضاء منتخبون حديثاً في مرحلة مبكرة. وهذا من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء بالاستعداد له استعداداً وافياً، لأنها لا تجد وقتا كافيا لتسلّم المسؤوليات على نحو ملائم من رؤساء الهيئات الفرعية المنتهية ولايتهم، أو لاختيار الخبراء الوطنيين الذين سينضمون إلى أفرقتها في مجلس الأمن.

كما يحتاج الأعضاء الجدد إلى الاستفادة، في مرحلة مبكرة، من معلومات شاملة عن نظام الجزاءات. فنحن لا نحصل سوى على معلومات أولية من شعبة شؤون مجلس الأمن، التي أثني عليها في هذا المقام. وهذا لا يجري إلا في

أواخر تشرين الثاني/نوفمبر أو كانون الأول/ديسمبر، الأمر الذي قد يكون مفيداً للغاية، ولكن المرء يحصل على المعلومات أساسا أثناء القيام بالعمل بعد أن يتولى رئاسة لجان الجزاءات. ولذلك، ندعو المجلس إلى تغيير النظام لمنح المزيد من الوقت لإعداد الأعضاء الجدد، الذين ينبغي أن يكونوا على علم كاف بآليات تنفيذ الجزاءات ولديهم الوسائل الكفيلة بتتبع تطور الجزاءات.

والنقطة الخامسة والأخيرة تتعلق بمجموعات أو أفرقة الخبراء. ونحن نشدّد على دعمها البالغ الأهمية للعمل الذي تضطلع به لجان الجزاءات، بوصفها عيونها وآذانها على أرض الواقع. ولذلك، من الأهمية بمكان وجود حد أدنى من المعايير لاختيار وتدريب الخبراء، وينبغي أن تعبر هذه العملية أيضاً عن التوزيع الجغرافي المتوازن. ومن المهم كذلك أن ينفّذ الخبراء ولايتهم وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وكما قلنا في الماضي، تؤدّي الدول الأعضاء دوراً مهماً في تنفيذ الجزاءات. ولذلك، من الضروري في حالة ذكرها في تقرير مجموعة أو فريق من الخبراء، أن تتاح لها الفرصة لاستعراض المشروع الأولي للتقرير وتقديم ما قد يكون لديها من تعليقات وردود ذات صلة، وذلك بغية تمكين المجموعة أو الفريق من تعديل الاستنتاج بحيث يجسّد مواقف الدول الأعضاء المذكورة في التقارير. إنها خطوة أساسية لا غنى عنها في إضفاء الشرعية على العناصر الأساسية والإجرائية والموضوعية لتقارير مجموعات أو أفرقة الخبراء. ونلاحظ أن تطبيق معايير أعلى كهذه لا يمكن إلا أن يؤدي إلى زيادة مصداقية تلك المجموعات أو أفرقة الخبراء، وأن يعزز الجهود التعاونية التي تبذلها الدول الأعضاء ولجان الجزاءات.

وفي الختام، تكرر رواندا آراءها بأن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن لها دور بارز في صون واستعادة السلم والأمن الدوليين. كما أننا نؤمن بأن المجلس يمكن أن يستفيد من عقد جلسات أو جلسات إحاطة منتظمة بشأن المسائل العامة للجزاءات بمشاركة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل التصدّي للتحديات التي تظهر مع التطبيق الفعلي للجزاءات.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكيل الأمين العام فيلتمان والأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) السيد شتوك على إحاطتيهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام. ومن جانبنا، نود أن نشير إلى ما يلي.

الجزاءات هي إحدى أهم الأدوات الموجودة تحت تصرف المجتمع الدولي من أجل تسوية حالات الأزمات. وعلاوة على ذلك، فإنه من صلاحيات مجلس الأمن وحده، في سياق فرضها، أن يحدد أهدافاً واضحة ومحددة، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق اتخاذ القرار المناسب، لا بد لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار أن الجزاءات يجب أن تكون متناسبة مع التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان.

إن فرض الجزاءات، ولا سيما الشاملة منها، هو إجراء قاسٍ جداً وسلاح ذو حدين. وينبغي ألا يُسمح لها بأن تكون آليةً للعقاب الجماعي تؤثر على رفاه السكان في بلد معيّن، وتقوّض المصالح المشروعة للبلدان الأخرى. وبالنظر إلى كل العواقب السلبية المحتملة للجزاءات، ينبغي أن يكون فرضها هو الملاذ الأخير الذي لا يتم اللجوء إليه إلا في الحالات التي تستنفد فيها جميع وسائل الإقناع السياسي الأخرى، وعندما يقرر مجلس الأمن وجود تهديد حقيقي للسلم والأمن الدوليين.

وسواء في مراحل الإعداد أو في تنفيذ الجزاءات، من المهم للغاية إجراء تقييم موضوعي للآثار الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية للتدابير المفروضة. وينبغي ألا نتسبب في حالة تؤدي فيها الجزاءات إلى معاناة غير مقبولة للمدنيين، ولا سيما الأكثر ضعفاً، عندما تتحوّل فعليا إلى أداة لانتهاك حقوق الإنسان.

ويجب أن تكون الجزاءات محددة الأهداف وأن يتم معايرتها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن أي قرارات بفرض جزاءات من قبل مجلس الأمن ينبغي أن تكون بالضرورة قابلة لإدخال تعديلات دورية عليها أو تعليقها أو إلغائها في ضوء الحالة الإنسانية وفي حالة ما إذا استجاب هؤلاء المستهدفون لمطالب مجلس الأمن. ويجب أن يكون بوسع المستهدفين رؤية ضوء في نهاية النفق.

لقد كثر الكلام مؤخراً عن ضرورة تحسين فعالية آلية التدابير التقييدية لمجلس الأمن وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في ما يتعلق بتنفيذها، والذي يُزعَم أنه غير متسق. ونحن لا نتشاطر هذا الشاغل. وقد تكون هناك بعض المشاكل، لكنها ليست ذات طابع منهجي، كما يودّ بعضهم أن نعتقد، ومن بينهم من ينتحلون الأعذار الذين يريدون أن يشددوا ما يُسمَّى بقبضة الجزاءات. ولكن الأمر مرتبط بغياب الإرادة الطيبة لدى بعض الدول الأعضاء في ما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات المجلس.

وإننا ننظر بإيجابية إلى جميع الاقتراحات المعقولة بخصوص سبل تحقيق الأثر الأمثل لممارسات دعم جزاءات مجلس الأمن، لكننا نعتقد أنَّ طرح أفكار دون ترو، وبخاصة تلك غير المدعومة بحجج مقنعة، في ما يتعلق بخلق عوائق بيروقراطية إضافية، سواء بين الدول أو على مستوى الأمانة العامة، سيكون أمر مجافياً للحكمة وضارا. وعلاوة على ذلك، فإنَّ ما نرصده في هذه المبادرات ليس مجرّد خطر إيجاد عقبات بيروقراطية مفرطة، بل محاولة لتوحيد نُهُج مجموعة صغيرة من الدول إزاء مسألة الجزاءات، فضلاً عن التعدي على الصلاحيات الحصرية لمجلس الأمن نفسه في ما يتعلق بالجزاءات. ولكننا بروح المناقشة البنَّاءة لسبُل تحسين فعالية الجزاءات، يمكن أن نستكشف الآلية غير المستخدَمة بالقدر الكافي المتمثلة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، والذي أسهم عمله، في أيام مجده، إسهاماً كبيراً في تحسين أعمال لجان المجلس ذات الصلة.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أنَّ مسألة الجزاءات تندرج ضمن صلاحية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واختصاصها الحصري. وليس للأمانة العامة أية علاقة بالمسائل المتعلقة بتنفيذ وإعداد التوصيات ذات الصلة. وإذا كانت الدول الأعضاء بحاجة إلى أيِّ نوع من المساعدة في تنفيذ نظام جزاءات معيَّن، فمن حقها الكامل أن تتوجَّه مباشرة إلى لجنة الجزاءات المعنية بخصوص التوضيحات والمساعدة الضرورية. ومما يزيد من صحة هذا القول أن كل نظام جزاءات، بحكم طابعه، فريد ومحدد.

وفي سياق مناقشة مسألة الجزاءات، ينبغي ألاَّ نغفل مسائل هامة أخرى، مثل عدم مشروعية الجزاءات أحادية الجانب، أو حقيقة أنه من غير المقبول استخدام جزاءات مجلس الأمن القائمة لكي نكثِّف أو نطوِّر تعسُّفياً تدابير تقييدية على المستويات الوطنية أو الإقليمية. وإننا نعارض بشكل قاطع التفسيرات التعسُّفية الواسعة لنظام جزاءات مجلس الأمن. ومن المؤسف أنه كان هناك عدد من المحاولات عبْر قيود أحادية الجانب للالتفاف حول مجلس الأمن. ونعتقد أنَّ مثل هذه الأعمال لن تؤدي إلاَّ إلى تقويض منظومة العلاقات الدولية وإحباط الجهود السياسية والدبلوماسية في السعي إلى تسوية حالات الأزمة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ هذه الأعمال ذات طابع يتجاوز حدود الولاية الإقليمية غالباً، وينتهك سيادة دول ثالثة ومصالحها المشروعة، وبخاصة في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

والاتحاد الروسي جاهز للمشاركة في المهمة الجماعية المتمثلة في تحسين نظام الجزاءات. لكنَّ هذه المهمة لن تكون ذات قيمة مضافة إلاَّ إذا تخلَّت دول معروفة جيداً عن الممارسة

العقيمة للقيود أحادية الجانب. وقد حان الوقت لإنهاء ممارسة الإملاء على المسرح الدولي.

السيد الحمود (الأردن): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن تقديرنا لرعاية أستراليا للاستعراض رفيع المستوى للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ آخر استعراض شامل لأنظمة الجزاءات كان عام ٢٠٠٦. كما أود أن أتقدَّم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، وأمين عام منظمة الإنتربول، السيد يورغن شتوك على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يثمِّن الأردن الجهود القيادية التي بذلتها أستراليا في استعراض أنظمة الجزاءات بصورة شاملة، والتي تهدف بشكل أساسي إلى معالجة التحديات الحقيقية التي تواجه كلاً منّا، بما يشمل منظومة الأمم المتحدة، الدول المانحة والمنظمات المتخصصة، إضافة إلى الدول المتأثرة سلباً من تنفيذ العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن باطراد، للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والتي باتت أيضاً تتسم بالزيادة في التعقيد والتشعُّب. والتحدي الأساسي الذي يواجه تحديث أنظمة الجزاءات يكمن في البناء على التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، بدءاً من اعتماد جزاءات محددة الأهداف بدلاً من العقوبات الشاملة، مروراً بتحسين إجراءات إدراج الأشخاص المستهدَفين بالعقوبات في القوائم أو شطبهم من القوائم، إضافة إلى الاستعانة بأفرقة الخبراء المتخصصين في مراقبة أنظمة الجزاءات التقنية وحظر الأسلحة. وكما اتضح جلياً خلال مناقشاتنا في الاستعراض رفيع المستوى، فإنَّ التنسيق والتشاور داخل منظومة الأمم المتحدة، التي تشمل مجلس الأمن ولجان الجزاءات، إضافة إلى الدول المعنية بتنفيذ العقوبات، يمكن تحسينه بشكل كبير، إضافة إلى ضرورة الارتقاء بعمليات بناء القدرات والمساعدة الفنية المقدَّمة للدول المتضررة من قِبَل المنظمات المتخصصة، والتي تمَّ تحديدها كعقبات أساسية أمام تحسين أنظمة الجزاءات وتعديلها.

ولا يمكن إنكار أنَّ الدول النامية تتحمَّل العبء الأكبر جرَّاء تنفيذ أنظمة العقوبات، ولا سيما الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط، إضافة إلى أنَّ مواجهتها للتحديات الرئيسية في تطوير قدراتها لتطبيق عقوبات محددة الأهداف آخذة في الاطّراد وعلى حدود واسعة النطاق وغير مراقَبة، إضافة إلى مواجهتها للعديد من التحديات لتحديث أنظمة المعلومات والخدمات المرتبطة بها. ولمواجهة تلك التحديات الجمّة، يأمل الأردن أن تقوم لجان الجزاءات والأمانة العامة للأمم المتحدة بتمهيد الأرضية المناسبة لإرساء حوار مؤسسي ودائم بين الدول المانحة والمنظمات المتخصصة في تقديم المساعدات من جهة، والدول المتضررة من تنفيذ العقوبات من جهة أخرى، وذلك بهدف توجيه مساعدات محددة الأهداف نحو الاحتياجات التي يتمّ تحديدها بالتشاور والحوار. وفي هذا الإطار، يدعو الأردن إلى الأخذ بعين الاعتبار إنشاء صندوق متخصص، يهدف إلى تقديم المساعدة للدول المتضررة من تنفيذ العقوبات وبناء قدراتها المؤسسية.

ويرى الأردن ضرورة أن يؤدي الاستعراض الشامل إلى تمهيد الطريق أمام إرساء مجلس الأمن لإطار مؤسسي للحوار والتعاون الحقيقيين بين الدول المتضررة من تنفيذ العقوبات والمجلس، وذلك بهدف التعرُّف على الأعباء التي تواجهها تلك الدول واستنباط آرائها وتحديد احتياجاتها منذ اللحظة الأولى لفرض تلك العقوبات، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ معظم الدول المتضررة من تنفيذ العقوبات في أفريقيا والشرق الأوسط هي إمَّا دول فاشلة أو دول هشَّة في أحسن الأحوال.

وبالتالي، فإنَّ الموضوع الأساسي هو ليس فقط مسألة تقديم المساعدات، ولكن الإصغاء إلى تلك الدول والمناطق التي ترزح تحت أعباء غير متناسبة في تنفيذ العقوبات، وتجاه بناء

شراكة حقيقية في إيجاد حلول مستدامة، نابعة من احتياجات تلك الدول، وبهدف تمكينها من تنفيذ التزاماتها بموجب الميثاق.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تشكرُ الولايات المتحدة الأمين العام شتوك ووكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين الوافيتين. وإننا ممتنُّون لأستراليا على جهودها لتركيز اهتمام مجلس الأمن على تعزيز تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة.

وإننا نشاطر أستراليا وجهة نظرها بأنَّه ينبغي للمجلس أن يدأب على تقييم فعالية جزاءات الأمم المتحدة والسؤال عن كيفية تحسينها. وإذ أصبحت هذه الجزاءات في السنوات الأخيرة محددة الأهداف بقدر أكبر، فقد أصبح تنفيذها أكثر صعوبة أيضا.

واليوم، إن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجزاءات غالبا ما تتضمن أحكاما متعددة ومعقدة تقنيا، مثل تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة، وعمليات تفتيش البضائع، وحظر الموارد الطبيعية، وتراخيص الحظر البحري، وحظر السلع الكمالية. وهي لديها القدرة على استهداف جماعات أقل شأنا من ذي قبل، والتركيز على الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكذلك على الجهات الفاعلة الحكومية. وبات التهرب من أهداف الجزاءات يتطلب المزيد من المهارة. ويستدعي التعقيد المتزايد لنظم الجزاءات، والتعقيد المتزايد لمحاولات التهرب منها، قدرا أكبر من التنسيق في مجال إنفاذ الجزاءات.

في الوقت نفسه، ولئن أصبح تنفيذ الجزاءات أكثر صعوبة، فإن المجلس يعتمد عليها أكثر من أي وقت مضى في التصدي للتهديدات العالمية. ونحن بحاجة إلى أن تكون الجزاءات فعالة. فلنلق نظرة على بعض الأماكن والسبل التي نستخدم فيها الجزاءات اليوم. الجزاءات تجعل أكثر صعوبة على جماعة الشباب الإرهابية لملء خزائنها من تجارة الفحم المدمرة بيئيا؛ والجزاءات تساعد على إعاقة الجهود التي تبذلها الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام لاستخدام النظام المالي الدولي في سبيل تمويل أعمالها الإرهابية الوحشية والعنيفة، وتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب في صفوفها؛ والجزاءات تحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة على الدول الخارجة من الصراع مثل كوت ديفوار وليبريا. وفي وقت سابق من هذا الشهر، وفّرت الجزاءات الدعم للحكومة الانتقالية في اليمن من خلال تهميش المفسدين.

والصراعات التي ارتكبت فيها الجماعات المسلحة فظائع لا توصف ضد المدنيين، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فرضت الجزاءات ثمنا باهظا على قادة تلك الجماعات، مما أدّى إلى الحدّ من قدرتهم على التنقل، واستهداف ممتلكاتهم. وقد ساعدت الجزاءات على منع كوريا الشمالية من الحصول على التكنولوجيا النووية الحساسة، وكانت عاملا رئيسيا في الإتيان بإيران إلى طاولة المفاوضات. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الجزاءات وحدها هي الحل السحري للأزمات المعقدة. يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا لممارسة الضغط على الجهات الفاعلة السيئة. ولكن الأمر المؤكد هو أنه من دون الجزاءات، فإن كلاً من هذه التحديات التي تواجه أمننا الجماعي سيكون أكثر حدة، واحتواؤه أكثر صعوبة بكثير.

وعلى الرغم من كل ذلك، يرى البعض أن الجزاءات غير عادلة أو غير مشروعة – غير عادلة لأن الجزاءات قد يكون لها تأثير أوسع نطاقا يتجاوز المستهدَفين من الأفراد أو الجماعات؛ وغير مشروعة لأنها تشكك في فكرة أن مجلس الأمن ينبغي أن يكون باستطاعته فرض مثل هذه التدابير. إن كلاً من الانتقادين معيب. ولئن صح القول إن الجزاءات في الماضي كانت أداة فظّة في بعض الأحيان حيث كان يُحتاج إلى أداة أكثر دقة، فإن مجلس الأمن قطع شوطا بعيدا نحو الحد من الآثار الإنسانية غير المقصودة لهذه التدابير، بما في ذلك

من خلال الاستهداف الدقيق، والإعفاءات لأسباب إنسانية، واتخاذ إجراءات عقابية عادلة وواضحة.

وفي الوقت نفسه، إن أولئك الذين يشككون في الحق في فرض الجزاءات وفي الأسس التي تستند إليها هم الذين ينتهكون القواعد والقوانين الدولية في أغلب الأحيان، والذين ينفّذون بعضا من واجب الالتزام بالمعايير الجماعية التي اعتمدناها جميعا. بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال فرض جزاءات على أولئك الذين يخرقون القوانين والمعايير الدولية – ناشرو الأسلحة، ومهربو الأسلحة، ومنتهكو حقوق الإنسان، والمتاجرون في المعادن أثناء الصراعات، والإرهابيون وممولوهم – نعمل على تعميق احترام المبادئ الأساسية لنظامنا الدولي. فبإمكان الجزاءات الصارمة والفعالة أن تغيّر السلوك دون اللجوء إلى استخدام القوة، وتساعد على تجنب النتائج المروّعة التي تسفر عنها الحروب.

وإذا أريدَ للجزاءات أن تكون فعالة، فيجب أن تنفّذ. في السنوات الأخيرة، مع ذلك، لم يتواكب إنفاذ تلك التدابير مع القيمة المتزايدة التي يوليها مجلس الأمن لها. فالفجوات في مجال التنفيذ تقوّض جهود المجلس وتفاقم التهديدات. لهذا السبب، إن تركيز أستراليا على المجلس، من خلال هذه الاحاطات الإعلامية ومشروع القرار الذي يهدف إلى تحسين تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، يتصف بغاية الأهمية. ونحن نقترح من خلال روح مشروع القرار هذا هدفين لتحسين إنفاذ الجزاءات.

أولا، ينبغي أن يواصل مجلس الأمن تشجيع جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة على تعزيز التنفيذ الكامل لجزاءات الأمم المتحدة وتيسيره. فالبعثات الميدانية، والممثلون الخاصون للأمين العام، وقادة القوات، ووسطاء الأمم المتحدة ينبغي أن يعملوا يدا بيد مع لجان الجزاءات ذات الصلة. وينبغي لمختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تنظر في السبل التي يمكن أن تدعم الجهود التي تبذلها في سبيل بناء مجتمعات أكثر سلاما واستقرارا عن طريق تنفيذ الجزاءات الفعالة.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما أكبر لمساعدة الدول على إنفاذ جزاءات الأمم المتحدة. فكثيرا ما نسمع من الدول أنها تفتقر في بعض الأحيان إلى التوجيه، والقدرة على تنفيذ تلك التدابير بفعالية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وبدلا من مجرد العمل على تراكم المزيد من الالتزامات التي لا يمكن تنفيذها، ينبغي للمجلس أن يستكشف الآليات التي تهدف إلى تزويد الدول بالمساعدة التي تحتاجها. ومشروع القرار المعني بجزاءات الأمم المتحدة يتضمن بعض الأفكار العملية حول كيفية القيام بذلك، مثل إنشاء وحدة لتنسيق سياسة الجزاءات داخل إدارة الشؤون السياسية، يكون من شأنها دعم تحسين التواصل بين المجلس والدول التي تنفّذ هذه التدابير. ونأمل من هذا الكلام أن يؤدي مع مرور الزمن إلى مزيد من المبادرات لتعزيز قدرات الدول في هذا المجال.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أرحب بالتركيز مجددا على هذه الأداة الهامة. وبما أن التهديدات للسلام أصبحت اليوم أكثر تعقيدا وذات أوجه متعددة، يجب على المجلس أن يستعرض باستمرار جميع الوسائل المتاحة له وأن يعمل على تحسينها، بما في ذلك الجزاءات. وينبغي لنا أن نسعى إلى التأكد من أن كل ما لدينا من أدوات – عمليات حفظ السلام، والوساطة، والحوار، والمشاركة، ونعم الجزاءات – يجري استخدامها معا لإحراز هدف مشترك، والسعي لتحقيق السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أتلو الآن بيانا بصفتي ممثل أستراليا.

أود أولا أن أشكر جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ويورغن شتوك، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، على إحاطتيهما

الإعلاميتين المفيدتين جدا والتطلعيتين بشأن أفضل السبل التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تفعّل بها قرارات المجلس المعنية بالجزاءات.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تكمن الجزاءات في صميم إطار ميثاق الأمم المتحدة للأمن الجماعي. فهي أداة المجلس التي يعتمد عليها بشكل متزايد لصون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما. ومثلما قال السيد فيلتمان صباح هذا اليوم، لدينا الآن أكبر عدد من الجزاءات في تاريخ الأمم المتحدة. كذلك قال العديد من المتكلمين اليوم إنها أداة استثنائية قابلة للتكيف، تدعم الدول التي تتعافى من الصراع، وتحمي فئات السكان الضعيفة من اعتداءات الجماعات المسلحة والإرهابيين، وتمنع استغلال الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة لصالح المتمردين والشبكات الإجرامية، وتعترض انتشار أسلحة الدمار الشامل.

والسبب في أن المجلس يعتمد كثيرا على الجزاءات هو أن جميع أعضاء المجلس يعترفون بأنها الأداة الوحيدة الفعالة، التي تقل تدخّلا عن الإجراءات الأخرى، لصون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما. وقد أخذت العضوية العامة للأمم المتحدة، بدورها، تعترف على نحو متزايد بالطابع الوقائي والحمائي للجزاءات. لذلك، من مصلحة المجلس وجميع الدول الأعضاء كفالة تنفيذ التدابير التي يقررها المجلس تنفيذا فعالا.

وكما ذكر آخرون، رعت أستراليا، إلى جانب ألمانيا، والسويد، وفنلندا، واليونان الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة الذي جرى على مدى الأشهر الستة الماضية. ولقد ساهمنا في الاستعراض من خلال إجراء مشاورات بشأن كيفية عمل منظومة الأمم المتحدة، داخليا ومع الدول الأعضاء، على تفعيل نظم جزاءات المجلس. وتشاورنا في الدرجة الأولى مع الدول الأعضاء التي تطبّق عليها الجزاءات حاليا، وكذلك مع جيرانها المباشرين، والدول التي لديها تعاملات منتظمة مع نظام الجزاءات. إن تلك الدول هي المستفيدة الرئيسية من نظام الجزاءات الفعال، من حيث توفير السلام والأمن، وإنما لها أيضا دور محوري في جعل الجزاءات فعالة في المقام الأول. ولا تزال أستراليا عاقدة العزم على عرض مشروع قرار على المجلس قريبا، بالاستناد إلى تجربة تلك الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، يرمي إلى وضع مخطط لتحسين تنفيذ جزاءات المجلس، ويسمح بإجراء مناقشات شاملة للمسائل المتصلة بالجزاءات، ويعمل على تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

ولقد أظهرت الاحاطة الاعلامية لوكيل الأمين العام فيلتمان كيف أن المجلس والدول الأعضاء يتحركان بالفعل في الاتجاه الذي توخته الدول الأعضاء أثناء المشاورات التي جرت على مدى الأشهر الستة الماضية، أي باتجاه إيجاد نظام للجزاءات يكون أكثر بساطة ويتصف بالمزيد من التشاور والشفافية والتماسك. والإحاطات الاعلامية للمجلس باتت أكثر علانية، واللجان أكثر انخراطا بنشاط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من الدول، والأمانة العامة جعلت التنفيذ أكثر بساطة بتوحيدها قوائم الجزاءات.

على النحو المبين من قبل وكيل الأمين العام فيلتمان، فإن الفريق العامل الجديد المشترك بين الوكالات بشأن الجزاءات داخل الأمانة العامة، الذي أنشئ من أجل تنسيق وتقديم مدخلات الأمم المتحدة في الاستعراض الرفيع المستوى من كيانات الأمم المتحدة الـ ٢٠ التي تسهم في تنفيذ الجزاءات، هو في حد ذاته إرث عالي الإنتاجية خلّفه الاستعراض. وهو ينطوي على إمكانية زيادة تحسين فعالية التدابير الجزائية للمجلس، ولكن من الواضح أن هناك مجالاً للقيام بالمزيد.

ونحن نرى قيمة في بناء قدرة الأمانة العامة على زيادة دعمها للمجلس والدول الأعضاء. ثمة إمكانات غير مستغلة في الأمانة العامة من أجل تحديد أفضل الممارسات، وتعبئة الخبرات داخل منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بتنفيذ

الجزاءات الفعّالة، ودعم الجهود التي يبذلها المجلس ولجان الجزاءات لتقديم توجيهات عملية بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ الجزاءات وبناء القدرات والمساعدة التقنية للدول الأعضاء. وكما أشار وكيل الأمين العام فيلتمان اليوم، ”نحن بحاجة إلى منظومة فعالة للأمم المتحدة تؤدّي دورها بشكل موحّد“.

وعلى نطاق أوسع، فإننا نرى قيمة في تقارير الأمين العام إلى المجلس بشأن حالات محددة، والتي تناقش بمزيد من التفصيل مسألة التنسيق بين الجزاءات وأنشطة الأمم المتحدة الأخرى لمنع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام. ونرحب أيضاً بالتقارير الدورية من الأمين العام عن ممارسات المجلس والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء المتعلقة بالجزاءات عموماً، بما في ذلك التوصيات من أجل تحسين الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في تنفيذها للتدابير الجزائية.

وعلى حد تعبير الممثل الدائم لرواندا، السفير غاسانا، هذا الصباح، فإن أفرقة الخبراء التي تساعد لجان الجزاءات هي عيوننا وآذاننا في الميدان. لقد أثبتت أنها مقوّم لا غنى عنه لتحسين فعالية الجزاءات. وفي حين أنه من الضروري أن تحصل تلك الأفرقة على الدعم اللازم والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومن جميع الدول الأعضاء، فإن الطريقة التي تشارك أفرقة الخبراء فيها الدول الأعضاء الرئيسية فيما يخصّ نظام جزاءات بعينه أمر بالغ الأهمية بصفة خاصة. إن وجود علاقة أكثر تفاعلاً بين الدول الأعضاء وأفرقة الخبراء، وبين الدول الأعضاء واللجان، ومع القطاع الخاص أيضاً كما ذكّرنا زميلانا ممثلا فرنسا وجمهورية كوريا، سيبني الثقة والطمأنينة ويكسر الحواجز التي تعترض التعاون.

وبالنظر إلى ما يتجاوز نطاق الأمم المتحدة نفسها، أبرزت الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الحكومية الدولية أن تقدّم إلى الدول الأعضاء والمجلس على حدّ سواء أدواتٍ أفضل لتنفيذ التدابير الجزاءات التي يتخذها مجلس الأمن. إن علاقة المجلس مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) طويلة الأمد. وعلاقتها مع الأمم المتحدة ترجع إلى عام ١٩٤٩ وتستمر في التطوّر. ذلك يشكل نموذجاً للكيفية التي يمكن بها للنظم وشبكات المنظمات الدولية ذات الصلة أن تعزز فعالية التدابير الجزائية للمجلس، وفي الوقت نفسه تعمل على بناء القدرات الأساسية في الدول الأعضاء صاحبة المصلحة. المجلس بحاجة إلى المزيد من الشركاء من هذا القبيل.

وفي الختام، إن مفتاح فعالية نظام جزاءات الأمم المتحدة في نهاية المطاف لا يزال هو طريقة تعامله مع الدول الأعضاء. والدول الأعضاء ملزمة بتنفيذ تلك القرارات بخصوص الجزاءات. وستعمل أستراليا على مدى الأيام القليلة المقبلة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع قرارنا لنضع هذه التدابير وغيرها موضع التنفيذ. ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن مشروع قرارنا من شأنه أن يحسن إمكانية الدول الأعضاء في الحصول على المعلومات والمساعدة بشأن تنفيذ الجزاءات، فضلاً عن تعزيز الشفافية والقدرة على الاستجابة لنظم جزاءات الأمم المتحدة عموماً، والعلاقة بين الدول الأعضاء ولجان الجزاءات وأفرقة الخبراء على وجه الخصوص. ومن شأن ذلك أن يعود بالفائدة علينا جميعاً.

ونحن نشجع رؤساء لجان الجزاءات على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة بوصفها شريكة في تنفيذ الجزاءات. ونشجع الدول الأعضاء على طلب المزيد من الشفافية والتفاعل مع نظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة، إذا لم تكن متيسرة. تعد الجزاءات مسؤولية مشتركة بين المجلس والدول الأعضاء بموجب الإطار الأمني المشترك

لميثاق الأمم المتحدة، وكلّما كان هناك المزيد من التفاعل بيننا فإن هذا الإطار سيكون أقوى.

وفي الختام، بصفتي رئيس ثلاث من لجان الجزاءات التابعة للمجلس، اسمحوا لي أن أؤيد التوصيات العملية للسفير غاسانا المتعلّقة بأفضل السبل لضمان الاستمرارية على نحو احترافي في مهمة رئاسة لجان الجزاءات بما أن رؤساء اللجان الجديدة قد تحددوا وهم في طور الانتقال إلى أدوارهم الجديدة.

أستأنف الآن مَهامِّي بصفتي رئيس المجلس.

أشكر زملائي على مشاركتهم هذا الصباح. كما أود أن أشكر مقدميْ الإحاطات الإعلامية، جيفري فيلتمان ويورغن شتوك. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.